

تقرير
ملتقى

مصر الفد:
الجمهورية
الجديدة نموذجاً

مركز الدراسات الاستراتيجية
مكتبة الإسكندرية

رئيس مجلس الإدارة

والمشرف العام

مصطفى الفقي

رئيس التحرير

مي مجيب

مدير التحرير

محمود عزت

التحرير

شيرين جابر

ريهام صلاح

المراجعة اللغوية

نادية طه

معالجة النصوص

صفاء الديب

التصميم الجرافيكي

مها رفعت

تقرير
ملتقى

مصر الفد: الجمهورية الجديدة نموذجًا

إعداد وتحرير

د. محمود عزت د. شيرين جابر ريهام صلاح

الفهرس

٧	الملخص	تقرير ملتقى مصر الغد: الجمهورية الجديدة نموذجًا: الأربعاء، ٢٨ يوليو ٢٠٢١ / إعداد وتحرير محمود عزت؛ شيرين جابر؛ ريهام صلاح. -- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٢.
٩	الجلسة الافتتاحية	صفحة؛ سم
١٣	كلمة الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية	تدمك 3-633-452-977-978
١٥	كلمة السيد المحافظ اللواء محمد الشريف؛ محافظ الإسكندرية	١. مصر -- أحوال سياسية. ٢. مصر -- تنمية اقتصادية. ٣. مصر -- تنمية اجتماعية. أ. عزت، محمود. ب. جابر، شيرين. ج. صلاح، ريهام. د. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية. هـ. العنوان.
١٧	الجلسة الأولى: الجمهورية الجديدة ومفهوم المشروع النهضوي في التاريخ المصري الحديث والمعاصر	ديوي -962.320
١٧	أولاً: مشروع بناء مصر الحديثة في عهد محمد علي	2022622481774
٢٠	ثانياً: أبرز الدروس المستفادة من مشروع النهضة في عهد الخديوي إسماعيل	ISBN 978-977-452-633-3
٢٣	ثالثاً: أبرز الملامح المميزة لتجربة التنمية والتحديث في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر	رقم الإيداع: 2022/14563
٢٧	الجلسة الثانية: هوية مصر والتحديات الإقليمية والدولية	
٢٧	أولاً: الرؤية الاستراتيجية لعملية إعادة بناء الدولة المصرية	
٣٤	ثانياً: تحديات إعادة بناء الدولة المصرية في إقليم مضطرب	
٤٢	ثالثاً: تحديات بناء الدولة المصرية في عالم مضطرب	
٤٩	الجلسة الثالثة: المواطن المصري: أولويات اليوم وتوقعات الغد	© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٢.
٥١	أولاً: متطلبات المواطنة في الجمهورية الجديدة	الاستغلال التجاري
٥٣	ثانياً: أولويات بناء الإنسان	يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتيب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتيب، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.
٥٨	ثالثاً: عقد اجتماعي لجمهورية جديدة: علاقة التاريخ بالمستقبل	البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

الملخص

جاء ملتقى «مصر الغد: الجمهورية الجديدة نموذجًا» الذي نظمه مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية، يوم الأربعاء ٢٨ يوليو ٢٠٢١، انطلاقًا من إعلان القيادة السياسية عن ميلاد جمهورية جديدة لمصر، بحضور كوكبة من الأكاديميين والمفكرين والمتخصصين المعنيين بعملية التنمية الشاملة التي تشهدها مصر في المرحلة الراهنة، في سياق الرسالة الثقافية والتنويرية التي تضطلع بها مكتبة الإسكندرية؛ حيث إن الإعلان عن الجمهورية الجديدة يُعد بمثابة ميلاد دولة على أسس جديدة، وتدشين مرحلة جديدة لوطن يبذل قصارى الجهد؛ للاستقرار والبناء بعد سنوات من التوتر وعدم الاستقرار.

وخلال السنوات السبع الماضية، تمكنت مصر من تخطي مرحلة من أخطر مراحل تاريخها الحديث والمعاصر، وواجهت - قيادة وشعبًا - أشكال التطرف والإرهاب وعدم الاستقرار كافة، وصولًا إلى مرحلة جديدة من الاستقرار على المستويات كافة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما نجحت القيادة السياسية في الحفاظ على كيان الدولة في مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية والدولية خلال تلك المرحلة الدقيقة.

ومع انطلاق الدولة المصرية نحو تأسيس مشروع قومي متكامل، جاء إعلان فخامة السيد رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي عن بدء عهد «الجمهورية الجديدة» بمفهومها الشامل، وليس مجرد مبانٍ تنشأ أو تطوير للبنية التحتية فقط، بل تطوير شامل ومستدام، وأن المشروعات القومية الكبرى كافة - في إطار تلك الجمهورية - تُمهّد لإعلان الجمهورية الجديدة، وتهدف إلى تحقيق الاستراتيجية القومية الشاملة للدولة المصرية ٢٠٣٠.

الجلسة الافتتاحية

بدأت فعاليات جلسة الملتقى الافتتاحية بتقديم الأستاذة الدكتورة مي مجيب؛ المشرفة على مركز الدراسات الاستراتيجية، التي استهلت كلمتها بتوجيه الشكر والتقدير إلى السادة المشاركين في الملتقى بناءً على الدعوة التي وجهها إليهم الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية.

وجاءت كلمة الملتقى الافتتاحية بالتأكيد على كثير من النقاط والمحاور:

- تمكنت الدولة المصرية في السنوات السبع الأخيرة من خوض معركة من أخطر معارك تاريخها الحديث؛ حيث واجهت بصلابة حالة شديدة من عدم الاستقرار، وتفشي الفوضى، وانتشار الإرهاب؛ حتى نجحت في استعادة الأمن والاستقرار مجددًا، وحافظت على كيان الدولة الوطنية، وتمكنت من تثبيت أركانها، على الرغم من كل ما يموج به المحيط الدولي والإقليمي من عوامل القلقة والاضطراب.

- بدأت مصر عهدًا جديدًا في سياق الجمهورية الجديدة، بموافقة الشعب المصري على الدستور الجديد، يوم ١٨ يناير ٢٠١٤، الذي أرسى الدستور دعائمه القانونية، وبناءه المؤسسي، وعليه انطلقت الدولة المصرية على مسار مشروع نهضوي شامل يجسد عمليًا مضمون الجمهورية الجديدة، وفلسفتها الحاكمة.

- لم يكن مصطلح الجمهورية الجديدة وليد اللحظة الراهنة، فمنذ أوائل حكم الرئيس السيسي أعلن عن أولوية تأسيس دولة جديدة، وذلك خلال الخطاب الذي ألقاه بعد اجتماعه مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة في يناير ٢٠١٥، ومن ثم يأتي المصطلح من رحم هذا الإدراك الثابت الذي ترسخ خلال السنوات الماضية. لقد كان ما أشار إليه رئيس الجمهورية

تطور المشروعات النهضوية في تاريخ مصر الحديث؛ للوقوف على خصوصية المشروع النهضوي الذي تشهده مصر، ومقارنته بالتجارب السابقة والدروس المستفادة منها، والتأكيد على أنه من المبكر الإقدام على تقييم الإنجازات التي تحتاج إلى سنوات لكي تؤتي ثمارها.

تناولت الجلسة الأولى من الملتقى، وعنوانها «الجمهورية الجديدة ومفهوم المشروع النهضوي في التاريخ المصري الحديث والمعاصر»، هذا الموضوع بمشاركة كل من الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم؛ أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب، جامعة بنها، وتحدثت عن مشروع بناء مصر الحديثة في عهد محمد علي؛ والأستاذ الدكتور محمد عفيفي؛ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة القاهرة، وألقى الضوء على «مشروع النهضة في عهد الخديوي إسماعيل»؛ والكاتب الصحفي أحمد الجمال، وتحدث عن «تجربة التنمية والتحديث خلال الحقبة الناصرية».

أما الجلسة الثانية التي جاءت تحت عنوان «هوية مصر والتحديات الإقليمية والدولية»، حاولت الإجابة عن تساؤل محوري هو: كيف استعادت مصر هويتها بعد ٢٠١٣؟ وهل يمكن اهتزاز هذه الهوية مرة ثانية لدى المصريين في ظل التقلبات المحيطة، خاصة مع ما يشهده الإقليم من حالة عدم الاستقرار السياسي في تونس، والوضع القلق في ليبيا، وتهديدات بقاء الدولة في سورية؟ فما الإجراءات التي يُقترح تبنيها في الجمهورية الجديدة لحماية هوية مصر؟ تحدث في هذه الجلسة الأستاذ الدكتور علي الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، وألقى الضوء على «الرؤية الاستراتيجية لإعادة البناء»؛ والأستاذ الدكتور أحمد يوسف؛ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، وتحدث عن «إعادة بناء الدولة المصرية في إقليم مضطرب»؛ والسفير الدكتور محمد بدر الدين زايد، الذي ركز على «الدولة المصرية الجديدة في عالم متغير: بين الواقع والتحديات».

خلال المؤتمر الأول من المشروع القومي «حياة كريمة» في ١٥ يوليو الماضي، تأكيدًا على أن بناء الدولة عملية ممتدة، وأن الإعلان عن جمهوريتها الجديدة إحدى خطوات البناء.

- أن الإعلان عن مفهوم الجمهورية الجديدة خلال إحدى الندوات التثقيفية للقوات المسلحة في أثناء افتتاح العاصمة الإدارية الجديدة ينطوي على أهمية بالغة؛ حيث إن الأمر ليس مجرد تطوير البنية التحتية وتحديثها، أو مجرد مبانٍ مميزة في مكان مميز، بل هو فكر جديد لدولة جديدة وقوية تمتلك القرار المستقل، والقدرة الشاملة، والمؤسسات القوية، والرؤية الواضحة للمستقبل. وبما أن بناء الدول وتقدمها يعتمد اعتمادًا كليًا على مدى وجود التخطيط الاستراتيجي لها ونجاحه، لم تكن عملية صياغة الاستراتيجية القومية في مصر نحو تحقيق تلك الرؤية أمرًا يسيرًا، خاصة في ظل تصاعد التحديات والمخاطر والتهديدات المحيطة بالدوائر الرئيسية بالأمن القومي المصري.

- تشهد مصر الآن سمات واضحة للجمهورية الجديدة تعكس في المقام الأول مشروعات، وعمليات، ومبادرات اجتماعية واسعة النطاق، ويظهر جليًا أنه لم يُحدد مجال واحد للتغيير؛ وذلك حرصًا على أن يشمل التغيير المجالات كلها، ولا يعني إعلان شعار الجمهورية الجديدة الوصول إلى حالة الكمال، ولكنه يعني إعلانًا عن بدء خطوات تحقيق العدالة الاجتماعية بتغيير معطيات الحياة؛ لتخرج شكلًا جديدًا للدولة المصرية وخرائطها الداخلية؛ بهدف توسيع فرص الحياة للمصريين، وتحقيق حياة أفضل لهم.

وتتداخل مجموعة من الجوانب المختلفة والمتشابكة في الجمهورية الجديدة، ولا يمكن الفصل بينها أو تقديم إحداها على الأخرى كالأبعاد الأمنية والاقتصادية وغيرها. ولكن في إطار هذا الملتقى، حُددت مجموعة من المحاور الأساسية، وقد روعي في أثناء إعداد هذه المحاور وتوصيفها أن تأخذ في اعتبارها

كلمة الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية

جاءت الكلمة الافتتاحية الرئيسية للأستاذ الدكتور مصطفى الفقي؛ مدير مكتبة الإسكندرية، معرباً عن سعادته وتشرفه بوجود معالي المحافظ اللواء محمد الشريف؛ محافظ الإسكندرية، وكذلك تشرفه بوجود تلك الكوكبة من السادة المشاركين من وزراء سابقين، وعلماء، وأساتذة أجلاء، ومتخصصين، خاصة أن موضوع الجمهورية الجديدة يذكرنا بجمهوريات فرنسا المختلفة وتعاقبها، تؤكد لنا هذه الأمور كلها أننا أمام وضع جديد تشهده مصر. وقد أثنى سيادته على فكرة التأكيد على انطلاق الجمهورية الجديدة بدءاً من إقرار دستور جديد للدولة؛ لأن الجمهوريات الجديدة مرتبطة بدستور جديد ينظم العلاقات بين المواطن والدولة، ومؤسسات الدولة المختلفة، فهو يرى أن الجمهورية الجديدة لها بعدان؛ بُعد مؤسسي، وبُعد فلسفي.

- البُعد المؤسسي: وهو دعم مؤسسات الدولة القائمة؛ لكي تنهض بمسئولياتها على النحو الذي نتطلع إليه جميعاً. فنحن نعلم أن مصر بحاجة إلى كل جهد يبذل، وأنها تعرضت في فترات كثيرة إلى عمليتي تصحر فكري، وتجريف عقلي، وفقدت الكثير بحكم ظروف لا نستطيع أن نلوم فيها أحداً تحديداً، ولكنها ظروف تحكمها عوامل التاريخ والجغرافيا، والدور المصري عموماً في هذه المنطقة من العالم، جاء الوقت الآن لكي نفكر في إمكانية استعادة مصر لهذا الدور، وأن مصر عندما تكون ضعيفة فهذا يؤدي إلى تراجع دورها الإقليمي، فننتذكر أنه مع تراجع النظام التعليمي المصري، وتهاوي أعمدة الثقافة، وضعف القوة الناعمة لها، انكمش تلقائياً دورها الإقليمي، وتراجعت كلمتها في المنطقة.

تتهدأ مصر الآن لعملية بناء حقيقية في مؤسساتها المختلفة، ومكتبة الإسكندرية لا تعزل نفسها عن ذلك؛ فهي مؤسسة ثقافية عالمية مصرية،

وخلال الجلسة الأخيرة، جرى التركيز على البعد الأهم لعملية التنمية الشاملة وهو المواطن المصري؛ حيث كان لزاماً على مصر، إثر نهضتها من جديد أن تُعيد اكتشاف قدرات الإنسان المصري، المحرك الأساسي للتنمية، فكان الاعتماد على فكره، وإمكانياته في خطة العبور للمستقبل؛ تناغمًا مع إدراك الدولة لاحتية التغيير.

وقد جاءت تلك الجلسة بعنوان «المواطن المصري: أولويات اليوم وتوقعات الغد» لتجيب عن تساؤل «هل نجحت الدولة المصرية الجديدة في التوصل إلى قدر من التوازن لدى المواطن المصري يجمع بين الطموح الجارف المتمثل في الانطلاق إلى بناء الدولة العصرية الحديثة والاستجابة إلى الحاجات الأساسية المرتبطة بالأمور الذاتية وواقعه اليومي من ناحية أخرى؟» وتحدث في هذا المحور الأستاذ الدكتور أحمد زايد؛ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، تحت عنوان «متطلبات المواطنة في الجمهورية الجديدة»، والأستاذ الدكتور سعيد المصري؛ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، وركزت مداخلته على «أولويات بناء الإنسان المصري»، والأستاذة الدكتورة هانيا الشلقامي؛ أستاذة الأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، التي ألقى الضوء على «عقد اجتماعي جمهورية جديدة: علاقة التاريخ بالمستقبل».

كلمة السيد المحافظ اللواء محمد الشريف؛ محافظ الإسكندرية

أكد السيد اللواء محمد الشريف؛ محافظ الإسكندرية في بداية كلمته على تقديره لمكتبة الإسكندرية ومديرها الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي، وتقديره للفعاليات والندوات واللقاءات التي تهم المصريين جميعاً سواء على مستوى الدولة أو على مستوى محافظة الإسكندرية.

وفيما يخص مصطلح «الجمهورية الجديدة»، فبالتركيز يتساءل بعض الناس من أهل مصر عن ماهية الجمهورية الجديدة، فهو مصطلح قديم جداً، كما أكد الدكتور مصطفى الفقي في تناوله للجمهوريات الفرنسية، ولكن مفاجأة فخامة الرئيس بإطلاق هذا المصطلح الجديد في مصر، قد جعل الفرد يفكر في كم التطوير والتعمير والإنشاء والمحاور والمصانع الجديدة التي أنشئت في مصر على مدار السبع سنوات؛ وهذا يؤكد دخول مصر حقبة زمنية جديدة نطلق عليها الجمهورية الجديدة بالفعل. وأكد محافظ الإسكندرية أن المشروعات التي تمت في مصر، والتطوير الذي تم على مدار سبع سنوات، كان من الممكن أن يستغرق عشرين أو ثلاثين سنة، ولم يكن لينجز بالشكل الذي تم الآن، إنها دولة جديدة بالفعل، وتطوير جديد فعلاً، وفكر جديد. وقد ذكر أنه بعد حلف اليمين كمحافظ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٩، التقى فخامة الرئيس السادة المحافظين، وكان من ضمن النقاط الرئيسية التي تحدث فيها، كيفية أن تكون محافظاً، وكيف تمتلك فكراً جديداً خارج الصندوق؛ ولذلك تأتي أهمية الحوارات المجتمعية والفعاليات التي تسهم - من خلال مشاركة السادة الحضور والشباب - في طرح أفكار جديدة لحل المشكلات، وأن تكون أفكاراً خارج الصندوق.

وأشار السيد محافظ الإسكندرية بمناسبة «الجمهورية الجديدة» إلى بعض المشروعات التطويرية بمحافظة الإسكندرية، على مستوى الميادين الرئيسية وإدارة تلك المشروعات التطويرية بشكل مستمر يضمن النسق الحضاري اللائق

مصر هي التي تنفق عليها، وهي التي بنتها، وهي التي تشرف على إدارتها، وتشرف المكتبة أن رئيس مجلس أمنائها رئيس الدولة شخصياً، وهذا شيء تتميز به مكتبة الإسكندرية كأحدى مؤسسات الدولة؛ لذا فنحن نشارك الرئيس فيما بثَّره عن الجمهورية الجديدة، ونرى أن هذه الجمهورية الجديدة لن تنهض، ولن تقوى، ولن تقوم إلا بجهدنا جميعاً دون استثناء.

- البعد الفلسفي: وهو الجانب الذي يعكف عليه المفكرون، والكتاب، والأدباء، والمثقفون، والشعراء، والفنانون؛ لأنهم المكون العقلي الذي يقود القاطرة، ولحسن الحظ أن لدينا رئيس جمهورية يحرك القطار، دون النظر يميناً أو يساراً أو خلفه، وهذه هي قوة الدفع التي نستطيع أن نقدمها إسهاماً لما يبذله رئيس الجمهورية من جهد في هذه المرحلة.

وأكد الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي أن مشكلتنا هي التحول الاجتماعي؛ فالخلاص من منظومة بالية من القيم والتقاليد، والاتجاه إلى قيم عصرية، وإعمال معايير الحدائة في التفكير العلمي للوصول إلى الحق والسلام والتطور، والتخلص من الخزعبلات والخرافات والأفكار البالية المُقررة التي استقرت بأذهاننا، فيجب علينا التفكير خارج الصندوق. إن مصر محتاجة إلى أفكار جديدة، وهذا لن يأتي إلا من الجيل الشاب الذي يتصدر المشهد حالياً، ووجود الشباب ومشاركتهم في هذه المناسبة، يؤكد أن مكتبة الإسكندرية شريك أساسي في كل ما يجري، وليست كطائر يخلق في الفضاء بعيداً عن هموم الوطن. وصحيح أن مكتبة الإسكندرية لا تتدخل في الحياة السياسية بمعناها الحزبي أو عبر تبني مواقف معينة ضد قوى معينة، إنما تقف مع الوطن ومع فكرة تطوير الوطن وإنمائه ونهضته، وأي تفكير نهضوي تقف المكتبة بجانبه بكل ما تملك، وتبحث عن الكتيبة الضاربة في ذلك الاتجاه في كل مواقع الوطن بلا تفرقة، ولا حساسية، ولا استبعاد. وتمنى في نهاية كلمته أن يكون الملتقى إضافة إيجابية لما يسعى إليه الوطن في هذه الظروف شديدة الحساسية بالغة التعقيد.

الجلسة الأولى: الجمهورية الجديدة ومفهوم المشروع النهضوي في التاريخ المصري الحديث والمعاصر

جاءت الجلسة الأولى بعنوان «الجمهورية الجديدة ومفهوم المشروع النهضوي في التاريخ المصري الحديث والمعاصر»، بمشاركة كل من: الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم؛ أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب، جامعة بنها، وتحدثت عن «مشروع بناء مصر الحديثة في عهد محمد علي»؛ والأستاذ الدكتور محمد عفيفي؛ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب، جامعة القاهرة، الذي ألقى الضوء على «أبرز الدروس المستفادة من مشروع النهضة في عهد الخديوي إسماعيل»؛ والكاتب الصحفي أحمد الجمال، الذي تناول «أبرز الملامح المميزة لتجربة التنمية والتحديث في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر».

أولاً: مشروع بناء مصر الحديثة في عهد محمد علي (أ.د. لطيفة سالم)

بدأت الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم بالتأكيد على أن الطرح ليس للنقد السلبي أو الإيجابي للشخصية، التي نتناولها في الجلسة، ولكن لإلقاء الضوء على الإصلاحات والمشروعات والتجارب، وكيف كانت مصر في كل مرة تُضرب، من الداخل والخارج.

وعندما نبدأ بشخصية نتناولها بشكل كبير سواء في الإعلام، أو في المحاضرات، أو غير ذلك، فيجب أن نشير إلى أن فترة محمد علي كانت فترة طويلة جداً، استطاع أن يقوم بالكثير خلالها لمصر. وفيما يتعلق بشخصيته فهو مقدوني، وهذا دليل على أن مصر كانت البوتقة التي انصهرت واندججت فيها كل الأجناس. ويُحسب محمد علي على الطبقة الوسطى، وهي طبقة تجارية لها مواصفات معينة، وهي دائماً الطبقة التي تزن المجتمع. التحق بالسكرية، وكان في سلاح الفروسية، وكانت له صلة منذ طفولته بفرنسا والفرنسيين.

بمدينة الإسكندرية، وكذلك التطوير المروري من خلال إسناد هذه المهمة إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة؛ لنتمكن من رؤية «الإسكندرية الجديدة» التي تنبع من الجمهورية الجديدة التي أمر بها فخامة الرئيس.

وأكد أيضاً على اهتمام المحافظة بموضوع الهوية البصرية لمدينة الإسكندرية، والعمل على ذلك على المستويات كافة وفي مختلف الطرق والميادين، بل وكذلك وسائل المواصلات والشواطئ واللافتات؛ حيث سيخص ذلك مدينة الإسكندرية فقط بشكل مميز وموحد.

الحروب: لم يضم الجيش جنودًا مصريين آنذاك، لكنه ضم الألبان، والأتراك، وبقايا المماليك، فكان هذا بمثابة جرس إنذار للمصريين لضرورة وجودهم في صفوف الجيش والمحاربة من أجل وطنهم. فكانت حملة السودان، التي لم يركز عليها المؤرخون بدرجة كافية؛ حيث كانت لها أهمية بالنسبة إلى السيطرة على منابع النيل للري والزراعة، فكان الاهتمام بالزراعة؛ فازدهرت زراعة القطن آنذاك. ثم حرب الشام التي استغرقت عشرة أعوام، وكيف أثرت مصر آنذاك في المجتمع الشامي وأمدته بكل ما هو حضاري، وكذلك تطبيق التسامح الديني، والانفتاح.

الاقتصاد والاحتكار: فقد طبق محمد علي نظام الاحتكار، وهو ما نطلق عليه الآن «رأسمالية الدولة»، واستخدم أصحاب تجربة الاشتراكية الحكومية، فيما يشبه نظام القطاع العام؛ حيث احتكرت الدولة الزراعة والتصدير والاستيراد، وفرض أنواع الزراعة على الفلاحين، وجمع المحصول لصالح الدولة. وفي المقابل أقام الكثير من المشروعات التي تخدم الزراعة في مصر؛ مثل الترع، والجسور، ولائحة الفلاح، واهتم بالمحاصيل النقدية من أجل العملة الصعبة، واهتم بالصناعة، ومعامل الغزل والنسيج، والصوف، كما اهتم بمصطلح «صنع في مصر» رغم صعوبته بسبب نظام الامتيازات الأجنبية الخاص بالجمارك؛ حيث كانت جمارك أجنبية قليلة تفرض على البضائع الأجنبية؛ وبالتالي تصبح أرخص من التي تُصنع في مصر، لكنه أصر على محاولته وتطبيقه لهذا الأمر.

الحكومة: كانت مركزية بالطبع. أما التعليم، فكان تجربة رائعة، فقد اهتم بالمدارس جميعها، كما اهتم بالمدارس العسكرية، والترجمة ومدرسة الألسن. وأرسل بعثات دراسية إلى الخارج؛ وهو ما ساعد على خلق النخبة المثقفة المصرية.

صحيفة الوقائع المصرية والاهتمام بالأدب الشعبي: كان حريصًا على الاهتمام بالمحليات أو الذاتية المصرية. كما أدخل التصوير - التصوير بالزيت، والحفر، والرسم على الورق وعلى الأسطح - ولأول مرة في مصر أدخل فن اللوحة. كما تأثر محمد علي بالمدرسة الإيطالية في فن البورتريه، وعرفت مصر المعارض في عهده.

وعندما جاء محمد علي مع الحملة العثمانية لمحاربة الفرنسيين، كانت الأحوال في مصر سيئة جدًا؛ حيث انتشار الفوضى، وغياب الأمن، وانهباء الاقتصاد، وباختصار شديد، تمكّن محمد علي بذكائه من الوصول إلى الحكم، وتحدث مصر في تعيينه السلطان العثماني حتى أصدر له فرمان.

ولكن كيف بدأت النهضة؟ كيف بدأ هو النهضة؟ وكيف بدأت مصر الجديدة بالنسبة إليه في عصره؟ أكدت الدكتورة لطيفة سالم أن هناك رأيين فيما يخص هذه التساؤلات:

الأول: أن محمد علي لم تكن لديه استراتيجية معينة لتنفيذها، وهل كان سلطانًا ضعيفًا، كما كان يُعرف في الدولة العثمانية بالرجل المريض؟

الثاني: كانت لدى محمد علي خطط واضحة ومحددة، وأن مصر ستكون باقية له ولأسرته.

وفيما يتعلق بأدوات النهضة الخاصة بمحمد علي فهي كالآتي:

الإصلاح: مع استخدام المصريين في تنفيذ مشروعه، فكان الجيش بالنسبة إليه الأداة التي تقوم عليها الصناعات والخدمات كلها. وقد ربط جيش محمد بين المواطنة والجنديّة، أو بين الجنديّة والمواطنة.

الإدارة: اهتم محمد علي بالإدارة، قد عادت الإدارة من جديد وأنشأ وزارات، فيما يُسمى بالدواوين.

القضاء: اهتم محمد علي بالقضاء وكون محاكم شرعية، كما أنشأ مجالس مثل مجالس المشورة، وأسس أول هيئة قضائية تعتمد على القانون، ولكنه لم يعتمد فقط على القانون الفرنسي، ولكنه اعتمد على قانون الوالي الذي ضم مواد تخص المحليات ومواد خاصة بالشرعية، وأنشأ المحاكم التجارية المختلطة؛ وذلك للحد من الاستغلال الأجنبي.

وذهب الدكتور محمد عفيفي إلى ما انتهت إليه الأستاذة الدكتورة لطيفة سالم، وكيف أجهضت تجربة محمد علي بعد معاهدة لندن، وتراجع إيقاع النهضة لأسباب كثيرة جدًا. والحقيقة أن الخديوي إسماعيل هو الذي استطاع أن يعيد التجربة بشكل جديد، وفي زمن مختلف، وبأسلوب مختلف بشكل كبير جدًا. وحيث إن حديثنا عن الجمهورية الجديدة؛ فالجمهورية الثانية ليست المباني أو التأسيسات فقط، ولكنها نظام وفكر للحكم أو فلسفة جديدة للحكم. والخديوي إسماعيل هو نموذج لفلسفة النظام الجديد أو التجربة الجديدة. وقد استطاع إسماعيل أن يحصل على لقب خديوي، وهو أمر مهم ووضع متميز؛ فالخديوي يعني نائب السلطان، ونظام الحكم في ظلّه يصبح وراثيًا، وقد شهد تطورًا كبيرًا حتى نهاية عصر الملكية في عهد الملك فاروق، أو الملك أحمد فؤاد الثاني، وهما امتداد لفرع الخديوي إسماعيل.

ومع نظام الحكم الجديد، أصبحت هناك فلسفة جديدة للحكم في عهد إسماعيل من حيث نمط الحكم الذي استمده من أوروبا وتحديداً فرنسا؛ سواء قصر الحكم (مقر الحكم) الذي تغير من القلعة إلى قصر عابدين في المدينة، ولم يكن ذلك تغييرًا شكليًا؛ ولكنه يعني نزوله للمدينة، وهذا تغيير كبير جدًا، وله دلالات في تجربة إسماعيل في نظام الحكم السياسي الجديد، ولهذا السبب بدأ إسماعيل في تغيير نظام الحكم؛ مثل إنشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦، وكان ذلك حدثًا تاريخيًا في المنطقة كنواة أو بداية للحياة النيابية في مصر، وهو المجلس الذي تحول بعد سنوات قليلة إلى مجلس النواب المصري في أثناء الثورة العرابية، الذي ارتفعت فيه أصوات لعزل الخديوي نفسه. وهنا كان هناك تطور كبير جدًا بإرادة الحاكم، لكن كان به نمو في المجتمع المصري.

إن تجربة إسماعيل تأثرت بالحالة المعمارية في أوروبا خاصة معمار باريس. فكان يريد تطوير القاهرة وإطلاق نهضة سريعة جدًا؛ ولهذا السبب ترك إسماعيل المدينة القديمة متمثلة في القاهرة التاريخية، وقرر إنشاء عاصمة جديدة، وهي القاهرة الخديوية أو «وسط البلد»، وهنا ظهر نمط العاصمة الجديدة، الذي لم

ال عمران: اهتم محمد علي بالقاهرة والإسكندرية؛ شوارعهما، وحواراتهما، وميادينهما، وبرز الطراز الروماني اليوناني والإسطنبولي، والعمارة الغربية. كما تأثر بال عمران العثماني، ولا سيما في عمارة المساجد، ومزج بين العمارة العثمانية والفرنسية والمصرية.

لقد كان محمد علي أكثر حكام عصره انفتاحًا واستنارة، وحوّل مصر من دولة متخلفة إلى دولة حديثة، وكاد مشروعه أن يكون مشروعًا نهضويًا يؤتي ثماره تدريجيًا، ولكن يمكن القول إن البناء والتحديث قد سقطا من حساباته، فلم يصل إلى أعماق المجتمع، فكان تسخير المصريين لما تحتاجه الدولة لخدمة مشروع ما، فيشتغل فيه المصريون، وعانوا كثيرًا بمختلف شرائحهم، ولكن كان ذلك دون وعي، أي القسوة بغير وعي؛ فاستخدام محمد علي منهج الرأسمالية الأوروبية وتركه آليات كثيرة من الدعائم والآليات المحلية المصرية، أدى إلى فشل؛ حيث كان هناك اختلاف بين التأسيس الأوروبي للنهضة والقواعد المحلية؛ لكي يتمكن المصريون من خوضها مع السلطة الواحدة.

ثانيًا: أبرز الدروس المستفادة من مشروع النهضة في عهد الخديوي إسماعيل (أ.د. محمد عفيفي)

تحدث الأستاذ الدكتور محمد عفيفي عن تجربة الخديوي إسماعيل؛ حيث أكد أنه خير نموذج للصورة النمطية في العقل الجمعي. فبمجرد ذكر الخديوي إسماعيل، تأتي مباشرة الصورة النمطية التي ترسخت في أذهان الكثير من المصريين وعقولهم من خلال الأفلام السينمائية والدراما؛ حيث إنه الشخص اللاهي العايب. وهذا في الحقيقة مشكلة كبيرة جدًا؛ لأنه مهما كتب المؤرخ من كتب، فجمهوره محدود، أما الدراما فهي التي تصنع الصورة النمطية للشخصية التاريخية، ويكون من الصعب تغييرها. فالخديوي إسماعيل بالطبع ليس شخصية مقدسة، بل كانت له سلبيات وإيجابيات، لكنه نموذج لهذه المسألة.

ملتبسة، وليس من السهل أن يصدر فيها حكم، ومن الصعوبة بمكان الإحاطة بالظروف الدولية والإقليمية فيها، فثروة مصر كانت القطن - الذهب الأبيض - وحياء مصر كلها كانت قائمة عليه. ففي أثناء الحروب في أمريكا ارتفعت بورصة القطن بشكل كبير جدًا، وبقي القطن المصري طويل التيلة أعلى من الذهب.

وبدأت المشروعات العمرانية لإسماعيل، واستمر التوسع فيها على أمل أن الحرب في أمريكا ستستمر، وعليه استدان إسماعيل، ولكن الحرب انتهت، وانهارت بورصة القطن، ومع تدخل بعض الدول الكبرى لتشجيع القطن الهندي، جاءت الضربة الكبرى للاقتصاد المصري؛ مما أدى إلى فشل تجربة إسماعيل، وعُزل إثر تدخل أوروبي. وهو ما يشير إلى أن المسألة لم تكن مسألة ديون فقط، ولكن الهدف كان ضرب التجربة المصرية الجديدة والتمهيد للاحتلال.

ثالثًا: أبرز الملامح المميزة لتجربة التنمية والتحديث في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر (أحمد الجمال)

استهل الأستاذ أحمد الجمال حديثه بالإشارة إلى أنه بعد مرور خمسين عامًا على وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، وسبعين عامًا على ثورة يوليو، ما زالت ثمار يوليو الإنسانية والبشرية تعطي لهذا الوطن عطاء لا حدود له، وتلك هي النقطة الأولى.

النقطة الثانية: هي فكرة الجمهورية، والانتقال بمصر من نظام ملكي وراثي إلى نظام جمهوري أيًا كان محتواه بعد ذلك، هذه أول نقلة في مشروع التحديث المصري، والنهوض المصري عام ١٩٥٢، وهو إعلان الجمهورية، ورفع شعارات؛ مثل «كلنا سيد في وجود الجمهورية»، و«الاتحاد والنظام والعمل»، ولأول مرة تعرف مصر التخطيط (خطة خمسية، وعشرية)، واستهداف مضاعفة الدخل القومي، كلام كان يبدو رطانة في أذهان البعض، وليس فقط إنشاء اقتصاد إنما فكرة التخطيط والخطط فكرة جديدة.

يكن مجرد إنشاء معماري، لكنه تغيير في الحياة المصرية كلها؛ إذ كانت أساس الحياة السياسية والثقافية المصرية. فأكبر مظاهرات خرجت من ميدان التحرير، الذي كان يُسمى «ميدان الإسماعيلية» نسبة إلى الخديوي إسماعيل. هذا بالإضافة إلى إنشاء الدواوين الحديثة، والتغيير بنشأة القاهرة الخديوية كانت له تداعياته ليس فقط في التاريخ المعماري، لكن في الحياة السياسية والثقافية المصرية بشكل كبير، وتعددت مظاهر التحديث متمثلة في إنشاء دار الأوبرا الذي كان حدثًا وحديث العالم كله وقتها، وهو ما يشير إلى جوهر الدولة الحديثة وتأسيسها.

كان على إسماعيل إدراك أن قوة مصر في جيشها، وفي الحفاظ على منابع النيل؛ ولهذا السبب ضرب جيش مصر بعد معاهدة لندن، وحُدد عدد الجنود؛ لهذا بدأ إسماعيل عصرًا جديدًا بإعادة بناء الجيش المصري، وخاض الجيش حروبًا في الجنوب؛ للدفاع عن منابع النيل، ووصل إلى شرق إفريقيا وإلى إثيوبيا للحفاظ على مياه النيل. وأشار عفيفي إلى أن إثيوبيا تهدد مصر من العصور الوسطى بقطع المياه عن المصريين.

واستشهد عفيفي بإشارة الدكتور محمد دويدار؛ أستاذ الاقتصاد، وهو أول من أشار إلى مسألة ضرب الغرب تجارب التنمية بمصر؛ لأنه ليس بالمسموح لمصر أن تصبح قوة إقليمية في المنطقة، لكن الخديوي إسماعيل كان لديه مشروع طموح؛ للاستقلال عن الدولة العثمانية، ويقال إن الاحتفالات الكبيرة التي أقيمت لافتتاح قناة السويس، كان إسماعيل يهدف من خلالها إلى إعلان استقلال مصر بضمان حرية الملاحة في قناة السويس بضمان مباركة وموافقة الأباطرة الأوروبيين.

المشكلة الكبيرة هنا هي، هل ضرب تجربة إسماعيل جاء فقط من الخارج؟ وجاءت إجابة الدكتور محمد عفيفي أن أي تجربة لا تسقط فقط من الخارج، بل ومن الداخل أيضًا، فمشكلة الديون مثلاً، التي كانت دائمًا تهمة توجه إلى إسماعيل الذي توسع في الديون، وأثقل كاهل مصر بها. والحقيقة أن مشكلة الديون هنا مشكلة

كانت لها بصمة واضحة وشديدة الأهمية، فيما صار بعدها في أكاديمية الفنون بكل ما تعنيه وما تحمله من معانٍ.

أما فيما يتعلق بالإعلام، فيثار أنه كان إعلامًا واحدًا، إعلام الرجل الواحد، وهذا كلام غير صحيح؛ لأنه في فترة من الفترات كانت هناك مجلة الفكر المعاصر، وعلى رأسها فؤاد زكريا، ومجلة الطليعة، وعلى رأسها لطفي الخولي، ناهيك بعشرات المجالات المتخصصة في المسرح والفنون الشعبية؛ لذا إن تأسيس الدولة الحديثة بعد محمد علي، كان الفضل فيه لجمال عبد الناصر. فإذا تطرقنا إلى المعاهد والأكاديميات، فنجد إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وإنشاء الكلية الفنية العسكرية، ونأتي إلى نقطة أظنها شديدة الأهمية، وهي أن محمد علي عندما أراد أن يستكمل مشروع نهضته لفت نظره الشيخ حسن العطار إلى الأزهر، وأعد مشروعًا لتطوير الأزهر غير أن المقاومة التقليدية في الأزهر أوقفت المشروع فكان أن أنشئ تعليم مواز بديل وهو التعليم الحديث، وصار لمصر تعليمان؛ مما أدى إلى ازدواجية الثقافة وازدواجية الوجدان. وما زلنا إلى هذه اللحظة نجد الدكتور جابر عصفور لا يتوقف عن الكتابة في التحديث والجامعة المدنية. ويظن الأستاذ أحمد الجمال أن الحقبة الناصرية، حسمت موضوع التحديث والتنوير فمدت يدها إلى الأزهر الشريف، وتنفيذ مشروع الشيخ حسن العطار الذي عجز محمد علي باشا الكبير عن تنفيذه، فكانت هناك نواة لتنفيذه في الستينيات، وقد أوكل الأمر إلى أحد الثوار، وهو كمال الدين رفعت، الذي أتى بالمشايخ المستنيرين؛ الشيخ شلتوت، والشيخ إبراهيم الخولي.

كما حدث حراك في الأزهر يتجه إلى تطعيم هذا التعليم القائم على الكليات التقليدية: الشريعة، وأصول الدين؛ ابتغاء أن يصبح التعليم الفقهي لا الديني تعليمًا متخصصًا، أي من يريد أن يتخصص في أصول الدين، أو الفقه، أو التفسير، أو الحديث، يجد كلية متخصصة، والباقي ينضم تدريجيًا إلى التعليم العام. واختتم الجمال مداخلته بالدروس المستفادة، والإجابة عن تساؤل: لماذا تعثرت تجربة جمال عبد الناصر؟

وأشار الجمال إلى تغيير التركيب الاجتماعي، بمعنى تغيير الهرم الذي كانت قمته ضيقة للغاية لا تتجاوز ٢٪ من حجم السكان، هم كبار مُلاك الأراضي الزراعية الذين سيطروا في فترات سابقة من تاريخ مصر على المجالس النيابية وعلى الحكم، ومن سعد من الطبقة الأدنى محاولًا بقدر الإمكان أن ينتسب إلى طبقة جديدة؛ ليحصل على لقب باشا أو بك أو أفندي، وأن ينخلع من طبقته الأصلية ليلتحق بطبقة جديدة. من ثم جاءت فكرة تغيير التركيب الاجتماعي والصعود بالطبقة الوسطى المصرية إلى ما ثارت إليه هذا جزء رئيسي من التحديث.

أيضًا في المشروع النهضوي والتحديث نجد معادلة النهر والبحر؛ فالمناقشة حول أزمة النيل تعود بنا إلى المعاهدة المصرية، التي كانت طوال الوقت هي البحر والنهر؛ فمصر تتماسك من حول النهر، وتسيطر عليه، وتتوازن في التوزيع العادل للمياه، وعناصر الإنتاج تحمي التجربة، فلا يقدم إليها الأجنبي ليحتلها، ويكسر إرادتها إذا تماسكت من حول النهر، وبنيت مجتمعًا قويًا متوازنًا، وتمت السيطرة على النهر؛ ولذلك بنى كل من محمد علي وعبد الناصر القناطر الخيرية، ثم السد العالي، وكذلك فكرة شبكة الري والسيطرة على المياه. أيضًا استطاعت جمهورية يوليو أن تقيم علاقة قوية بين النهر والبحر، فتماسكت مصر وتوازنت، وانتقلت في دورها الإقليمي. وهنا تأتي نقطة ذات أهمية بالغة هي قوة مصر الناعمة؛ فموضوع القوة الناعمة ليس تعسفًا مع التاريخ أو سلبًا للدور، فالدور ليس عملية ميكانيكية وليس حتميات؛ فحديث الحتمية الجغرافية أو التاريخية قد يرد في بعض الأحيان، لكن الدور حتميته تأتي من وجوده والتخديم عليه وتطوير الأداء. في هذا الصدد، كانت مفخرة الحقبة الناصرية هي قوة مصر الناعمة: التعليم الذي أنجب تلك القامات الحاضرة بهذا الملتقى، وغيرها من زويل إلى كل من حصل على تعليم دولة آنذاك، فهو مشروع تعليمي ونهضوي إلى كل من حصل على جائزة نوبل في تخصصه الدقيق في الفيزياء أو الكيمياء إلى آخره. أيضًا موضوع الآداب: فمصر قد أسست الأوبرا الحديوية، ولكن تأسيس معاهد الباليه في عهد ثورة يوليو التي

الجلسة الثانية: هوية مصر والتحديات الإقليمية والدولية

ناقشت الجلسة الثانية من الملتقى موضوع «هوية مصر والتحديات الإقليمية والدولية»، وطرح الأستاذ الدكتور علي الدين هلال؛ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة موضوع «الرؤية الاستراتيجية لعملية إعادة بناء الدولة المصرية»، وتناول الأستاذ الدكتور أحمد يوسف أحمد؛ أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، موضوع «إعادة بناء الدولة المصرية في إقليم مضطرب»، بينما تحدث السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد؛ مساعد وزير الخارجية سابقاً عن موضوع «تحديات إعادة بناء الدولة في عالم متغير: الواقع والتحديات».

أولاً: الرؤية الاستراتيجية لعملية إعادة بناء الدولة المصرية (أ.د. علي الدين هلال)

حلم المصريون منذ منتصف القرن التاسع عشر بخلق مجتمع عصري ودولة مدنية حديثة، وانتهجوا في سبيل ذلك مسالك عدة منها مكافحة النفوذ الأجنبي، والمطالبة بالدستور، وإجراء الانتخابات البرلمانية، والانخراط في مدارج التعليم الحديث، والتصنيع، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، وتحرير المرأة، والحفاظ على الهوية الوطنية، وإنشاء المؤسسات اللازمة لتحقيق كل ذلك. وكان الهدف إقامة دولة قوية ومجتمع ناهض ينبض بالحياة، وأن تتحول «مصر الهرمة» إلى «مصر الفتاة»، وهو ما عبر عنه توفيق الحكيم بتعبير «عودة الروح» في وصفه لثورة ١٩١٩، وجموع المصريين تهتف «عاش الهلال مع الصليب».

لا بد من التمييز هنا بين التغير والتغيير. فالتغير أمر طبيعي، وسمة للحياة والبشر والمجتمعات ولا يوجد في الكون معنى للثبات أو الجمود. أما التغيير فهو عملية مقصودة تستهدف إحداث تحولات نوعية عميقة في أحد الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية أو فيها كلها. وهي عملية يجري

إن السؤال الجوهرى الخالد، هو كيف نستطيع أن نبني مصر المتناسكة المتوازنة القوية التي تمارس دورها دون أن نستفز قوة إقليمية أو دولية لتضربنا مرة أخرى؟ كيف نستطيع أن نتجنب ما حدث في معاهدة لندن سنة ١٩٤٠، وما حدث للخديوي إسماعيل، وما حدث لجمال عبد الناصر، وأيضاً ما حدث لأنور السادات؟

وقد حدث في مطلع الخمسينيات، أن جاء مندوب أمريكي، وقابل الرئيس جمال عبد الناصر، وقال له عبد الناصر: «أنا لا أنوي محاربة إسرائيل، أركز على بناء بلدي»؛ فذهب هذا المندوب إلى الدولة الصهيونية ليقول لهم: «جئتمكم بنياً هو نبأ القرن، أبشروا عبد الناصر لا يريد ولا ينتوي حربكم؛ لأنه يركز على بناء بلده»، فقالوا له: «هذا أسوأ خبر سمعناه في هذه المرحلة».

نحن أمام تحدٍّ ومطلوب من العقل المصري أن يجتهد ويخوض معارك التنوير والتحديث. كيف نستطيع أن نبني مصر، ولا ننجر إلى معركة أو نزوة إلى آخر ما يمكن أن يكون ضمن هذه المترادفات؟ فلم يصل العمق الإنساني في تجربة يوليو لعبد الناصر إلى أن يتصدى الإنسان المصري بنفسه للدفاع عن المشروع التحديثي النهضوي؟ لأن الريف كان قد وصل إلى الوحدة المجمع والساحة الشبابية. فماذا جرى في الريف المصري؟ أتمنى من علماء الاجتماع خاصة علم الاجتماع الريفي أن يوضحوا آليات تفاعل الفلاح المصري والريف المصري مع الدولة المركزية عبر التاريخ؛ ليكون إطلالة منها حتى يستخلص المؤرخون دروس حلقة التاريخ.

فحتى هذه اللحظة لدينا مدرسون للتاريخ، كذلك لدينا هواة للتاريخ، ولكن ليس لدينا فلاسفة للتاريخ. فلم يستخلص أحد - مع المادية التاريخية ومع التحدي والاستجابة، وما إلى آخره - درساً يترجم تاريخ مصر منذ مصر القديمة ثم مصر اليونانية الرومانية، ثم مصر المسيحية، ثم مصر العربية الإسلامية بمراحلها المختلفة، ثم مصر الحديثة. فيكون السؤال هنا: ما الاستخلاصات، وما دروس حركة التاريخ المصري؟ وكيف يتحرك التاريخ في مصر بقوانين حركة التاريخ.

التخطيط لها وتحديد أهدافها وتوقيتات تنفيذها. لم يكن الطريق سهلاً بل كانت هناك نجاحات وإخفاقات، وظهرت معوقات وتحديات داخلية وخارجية، ولكن التيار الرئيسي في مصر تمسك ببوصلة الإصلاح والتحديث والنهضة، وهو ما تجلّى في حركة المصريين في ٣٠ يونية ٢٠١٣، وما تلاها من تطورات وأحداث، تمثلت التحديات التي واجهت مصر ومختلف البلاد العربية في ثلاثة تحديات رئيسية:

- التحدي الأول: تحدي التطرف والإرهاب، واستخدام العنف على يد التنظيمات التي وظفت الدين؛ لتحقيق أهدافها السياسية.
 - التحدي الثاني: التفكير بمنطق الجماعات ضد منطق الدولة، والسعي إلى إضعافها وتفكيكها؛ لتصبح الجماعة بديلاً وراعياً وموجهاً للدولة.
 - التحدي الثالث: تذويب الهوية الوطنية في أطر ثقافية أكبر؛ دينية، أو شرق أوسطية، أو أي شيء آخر.
- إن ثمة تداخل بين التحديات الثلاثة، فلم يكن الأمر مجرد خلاف سياسي، ولكن انتقل إلى مرحلة الانقسامية الاجتماعية، وإلى تهديد ما يراه المصريون أساسياً لهويتهم الوطنية المصرية.

وفي مواجهة التحدي الأول: كان الهدف هو استعادة الأمن والاستقرار الاجتماعي وسيادة القانون، وتبنت مصر استراتيجية متعددة الأبعاد شملت استخدام قوات الشرطة والجيش في مواجهة من رفعوا السلاح، ومارسوا أنشطة إرهابية في مختلف المحافظات، خصوصاً في عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، التي هدفت إلى إثارة الفزع لدى المواطنين، وإشعارهم بأن الدولة غير قادرة على حمايتهم، كما شملت تجفيف منابع التمويل والتجنيد لهذه التنظيمات، وملاحقتها أولاً بأول. وكذلك، تنفيذ التفسيرات الدينية الخاطئة التي تبنتها هذه التنظيمات كمفاهيم الجهاد،

وتكفير الحاكم والمجتمع. كما شملت الاستراتيجية تطوير مضمون المقررات الدراسية بما يكرس قيم المواطنة والمبادئ الصحيحة للأديان.

وفي مواجهة التحدي الثاني: كان الهدف استعادة هبة مؤسسات الدولة، وإعادة بناء قدراتها، وتوطيد أركانها بما يدعم ثقة المواطنين بها، وثقة المواطنين بقدراتها على حمايتهم. ولم يقتصر ذلك على المؤسسات المسؤولة عن حفظ الأمن، وإنما امتد التحديث المؤسسي، وبناء القدرات، وإعادة تأهيل العاملين إلى المجالات كلها. وأصبح التحول الرقمي، واستخدام الإنترنت في كثير من المعاملات بين المواطن ومؤسسات الدولة من أهم مظاهر هذا التحديث.

وفي إطار إعادة تعريف دور الدولة، طُرح عدد من المشروعات القومية العملاقة والطموحة في مجالات تطوير البنية التحتية المادية من الطرق والكباري والموانئ والمطارات والمدن ومحطات الكهرباء والصرف الصحي، والبنية التحتية البشرية في مجالات التعليم، والصحة، وتطوير القدرات الاقتصادية، وخلق مصادر جديدة للثروة عبر أرجاء الجمهورية مع تطوير برامج الحماية والعدل الاجتماعي.

وفي مواجهة التحدي الثالث: كان التأكيد على الهوية الوطنية المصرية، ومبدأ المواطنة الذي يؤكد على المساواة بين جميع المصريين، دون نظر لأي اعتبار آخر. وامتداداً لهذا التوجه، تبنت الدولة سياسات تمثيل الفئات المهمشة التي لم يكن لها تمثيل مناسب في المؤسسات السياسية كالمراة التي تشغل في عام ٢٠٢١ ثمانية مواقع وزارية، وعدداً من المقاعد في مجلس النواب يزيد على رُبع عدد أعضاء المجلس، وانتخبت سيدة مسيحية كوكيلة لمجلس الشيوخ، وانطبق الشيء نفسه على مشاركة الشباب والمصريين في الخارج. وكان من جراء هذا التطور، ارتفاع ترتيب مصر على المؤشر العالمي للمواطنة إلى ترتيب رقم ٦٥ في عام ٢٠٢٠، مقارنة بترتيب رقم ٧٧ عام ٢٠١٧، أي أنها ارتفعت بعدد ١٢ مرتبة.

ومن ذلك أيضًا، تجاوز الرئيس عبد الفتاح السيسي حاجزًا نفسيًا قديمًا بزيارته للكنيسة المرقسية، وتهنئته للمصريين الأقباط في عيد الميلاد المجيد في ٦ يناير ٢٠١٥. فكانت خطوة كرس بها روح الوطنية المصرية، والتلاحم الوطني بين المصريين. ومثل ذلك جزءًا من تصور أكبر لتعايش المصريين مع مكونات تاريخهم الحضاري والثقافي الطويل بمراحله المختلفة؛ الفرعونية، والهيلينية الرومانية، والقبطية، والإسلامية، والحديثة، دون افتعال تعارض أو تناقض بينهم.

إن المواطنة ليست أمرًا تستطيع الدولة أن تنفذه بمجرد إصدار القانون، بل هي نضال اجتماعي يظهر في السلوكيات اليومية للبشر. فإذا نظرنا إلى القوانين، وكذلك توسيع مفهوم المواطنة ليعطي قدرًا أكبر من المشاركة والمساواة للفئات التي هُملت من حقوق التمثيل السياسي؛ مثل المرأة، والأقباط، والشباب، والمصريين في الخارج، وذوي الاحتياجات الخاصة، ولا نستطيع أن ننكر أن ثمة تحوّلًا ضخمًا؛ وهو ما يدل على تحولات جوهرية في جسد الدولة المصرية وفي جسد المجتمع المصري قد حدثت بالفعل.

ويبقى القول إن تحقيق تغييرات عميقة وتحولات في مؤسسات الدولة والمجتمع ليس بالأمر اليسير، وإنما تكتنفه الكثير من المشكلات والتحديات، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بمؤسسات دولة لها تاريخ قديم مثل مصر، وتعود فيها المسؤولون والمواطنون على إدارة أمورهم بطرق لم تعد مناسبة الآن، وتحتاج إلى تغيير. ثم إن هذه العملية تحتاج إلى سنوات؛ لكي تستقر الأوضاع والقواعد الجديدة في العقول والنفوس. وسنة الحياة أن الناس أعداء ما جهلوا، وأنهم يعانون الشك والريبة في الجديد، ويمكن تحديد أهم التحديات فيما يلي:

١- إدارة التوقعات: يعمل الإعلام المصري في بعض الأحيان على تلبية سقف توقعات المواطن العادي أكبر مما تستطيع الدولة إنجازه. ولا بد أن نعطي المواطنين أملًا في المستقبل، لكن لا يجب أن نجعلهم يعيشون في حلم، يستيقظون منه فجأة. إن بناء الطرق والكباري والعمران أمر صعب لكنه

إن ما حدث في هذه السنوات الأخيرة وُصف بأوصاف كثيرة، ويمكن أن نطلق عليه تعبير «الخريطة الجديدة لمصر»، فما نراه أمام أعيننا، ليس رسمًا على الورق فحسب، ولكن في الواقع هو خريطة جديدة لمصر، خريطتها المادية البشرية. لقد حققت مصر الكثير في الأعوام القليلة الماضية. ومن حقنا جميعًا أن نعترف بهذا الإنجاز، ولكن من المهم أيضًا أن نقارن بين ما حققناه نحن وما حققه الآخرون. فالعبرة ليست بما تنجزه دولة ما، ولكن بمقارنة ما حققته بإنجازات الآخرين. وهو الأمر الذي تبينه دراسة المؤشرات العالمية وترتيب كل دولة فيها مقارنة بالآخرين في الفترة الزمنية نفسها. ومن ذلك ما أشرت إليه من تقدم مصر على مؤشر المواطنة. ومن ذلك أيضًا التقدم الكبير الذي أحرزته مصر على مؤشر حوكمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فقد ارتفع ترتيبها ٥٥ مرتبة؛ من المرتبة ٩٥ في عام ٢٠١٩ إلى المرتبة ٤١ في عام ٢٠٢٠.

لم يكن من المقبول أن يكون أكثر من ٥٠٪ من الشعب المصري حتى الآن ليس لديهم صرف صحي ودورات مياه كالموجودة في المدن؛ وهو ما يسبب ضررًا بالغًا، والقبول بدرجة من النظافة أقل بكثير مما يليق بالمصريين. إن ما يسمى بمشروع تطوير الريف المصري يُعد نقلة حضارية إنسانية تعيد لهؤلاء آدميتهم، وتعطيهم الحد الأدنى من الحقوق الكفيلة للإنسان؛ وهو ما يدل على أن مصر تتغير فعلاً ليس بالأفكار فحسب، ولكن أيضًا الواقع المادي قد تغير بالفعل.

تحتاج المجتمعات في مسيرتها لأنماط من القيم والرموز التي تشجع أبناءها على التمسك والتكاتف؛ لتحقيق التقدم، فليس بالخبز وحده يحيا الإنسان. وفي إطار الجهد الوطني الذي تشهده مصر، فإن هناك تركيزًا لإحياء وتجديد ثقة المصريين بوحدتهم وبقدرتهم، وذلك بعد سنوات من الاضطراب والارتباك. وكان إنجاز المجري الجديد لقناة السويس في أغسطس ٢٠١٥ اللبنة الأولى على هذا الطريق.

ممكن، والأصعب هو التعامل مع الآثار الاجتماعية لهذا التغيير المادي بمعنى أنه أنشئت مساكن جديدة ونظيفة، لكن كيف يمكن ضمان الحفاظ والاستدامة؟ كيف نتعلم قواعد كل ما هو صحيح؟ يجب أن ندرك أن التغيير الاجتماعي يأخذ وقتًا أطول وأصعب؛ فالتعامل مع البشر عامة، والمصريين خاصة، أمر ليس بالهين، فهناك تقاليد وأفكار خاطئة، وتفسيرات خاطئة للدين.

٢- الزيادة السكانية: أشار الرئيس السيسي في حديثه في يوم ١٩ فبراير الماضي إلى خطورة ارتفاع معدلات النمو السكاني، وما يترتب عليه من زيادة سكانية مفرطة على نحو يأكل الأخضر واليابس، ويعوق شعور المواطنين بثمار التنمية، وجاءت هذه الإشارة لتسلط الضوء على مشكلة قديمة في مصر. وكرر هذا التحذير في حديث آخر له بتاريخ ٩ مارس مضيئاً أن هذا الخفض في عدد المواليد يجب أن يستمر عشر سنوات على الأقل.

هناك اعتقادات كثيرة تصب في ثقافة كثرة الإنجاب بينما تغيب من ناحية أخرى ثقافة الصحة الإنجابية، والأخطار التي تصيب الأم من هذه الظاهرة، وهذه الاعتقادات نشأت على مدى سنين طويلة، وأصبحت موجهة لسلوك كثير من الناس. لذلك، يجب أن نتسلح بالصبر والمثابرة إذا أردنا تغيير هذه الاعتقادات، وما يترتب عليها من سلوك، وأن ندرك أننا نتعامل مع قضية مجتمعية، وليس مجرد قضية طبية أو صحية، وأن لها أبعادًا ثقافية واقتصادية ودينية، وهو ما يتطلب النظرة الشاملة إلى الموضوع، وتضافر كثير من المؤسسات الرسمية والأهلية؛ لمواجهة هذه الظاهرة.

ويترتب على ذلك، أنه لا ينبغي التعامل معها بمنطق «الحملات الموسمية» فتتهم جميع أجهزة الإعلام والبرامج بالقضية لأسبوع أو اثنين، ثم ينقضي الأمر بعد ذلك. فالمواجهة تتطلب العمل على مسارات مختلفة وعلى مدى زمني طويل، وألا نتعجل نتائج هذه الجهود. ومطلوب أيضًا استقرار الهيكل

التنظيمي للجهة التي تتولى مسئولية العمل والتنسيق بين الوزارات. فعلى مدى السنين، تبع المجلس القومي للسكان أحياناً وزير الشؤون الاجتماعية، وأحياناً وزير الصحة، وأحياناً أخرى رئيس الجمهورية، وأحياناً أخرى رئيس مجلس الوزراء.

وإذا كنا نريد الاستفادة من خبرات السنوات الماضية حقًا، فمطلوب أن يتخذ موضوع زيادة النمو السكاني شكل مبادرة رئاسية تُنفذ تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء، ويُنظر إليها كأحد المشروعات القومية الكبرى في بلادنا.

٣- خطر الإجهاد أو التوقف في منتصف الطريق: في بعض الأحيان يكون نفس الإنسان قصيرًا، ولا يكمل عملية التنمية والتحديث، وفي بعض الأحيان الأخرى يتم التسرع في الحكم على تجربة مثل ما حدث مع الاشتراكية أو الرأسمالية، وقد تكون هذه الأحكام لأسباب سياسية أو أيديولوجية. وفي غمار هذه العملية الهائلة للتنمية، يمكن أن تحدث أخطاء، وهذا أمر طبيعي ومتوقع. من الضروري أن نعطي هذه العملية مداها الزمني المطلوب، فإذا كان من الممكن القيام بإنجازات مادية في فترات زمنية محدودة، فإن التغييرات الثقافية والاجتماعية، وفي العادات، وأنماط التفكير، وطرق أداء العمل، والتعامل بين الناس تحتاج فترة زمنية أطول، وخصوصًا بالنسبة إلى تحديات تتعلق بعموم الناس؛ مثل قضية محو الأمية، وقضية تنظيم الأسرة، وقضية التفسيرات الخاطئة الذائعة عن الدين، وتنمية قدرات الابتكار والاختراع، وتحدي بلورة شكل النظام الاقتصادي والسياسي في مصر.

لقد تحققت إنجازات وما زالت هناك تحديات قائمة، والمهم أن نستمر في عملية التحول، وإعادة بناء الدولة والمجتمع حتى تظهر الخريطة الجديدة لمصر واضحة للعيان. إن الدول والمجتمعات القوية هي التي تدرك عناصر تقدمها وصعودها، وتعرف في الوقت نفسه مصادر وجوانب القصور فيها، فتعمل

الأصلية، كما أن هناك تهديدات للثروات المصرية في شرق المتوسط؛ بسبب المشروع التركي وسلوكياته. وإذا تحركنا أكثر سنجد تهديد الإرهاب القادم من حدود ليبيا الغربية؛ حيث تغيب الدولة الموحدة إلى الآن، فأصبحت ليبيا مقرًا لجماعات إرهابية، وقواعد لدولة ذات طموحات إقليمية.

وإذا تحرك عقرب الساعة جنوبًا سنجد التهديد القادم من الجنوب، ففي أثناء فترة حكم عمر البشير كانت هناك الكثير من الإشكاليات، وفي ظل النظام الحالي هناك تقارب يحتاج إلى مزيد من التدعيم والترسيخ؛ لمواجهة الخطر الجسيم القادم من الجنوب من قِبَل إثيوبيا بسبب مشكلة سد النهضة. وإذا وصلنا بعقرب الساعة إلى آخره، سنجد ما يجري في اليمن من اضطراب؛ بسبب انقلاب الحوثيين التابعين لإيران، والتهديدات التي تطال المدخل الجنوبي لقناة السويس التي تعد عنصرًا مهمًا جدًا في الحياة المصرية، والاقتصاد المصري، والملاحة العالمية.

تأتي التهديدات لأول مرة من كل اتجاه، وهذه التهديدات تفرض على مصر أن يكون لها دور فاعل. وتمارس مصر دورًا خارجيًا حيويًا وتاريخيًا في الآونة الأخيرة قائمًا على مبادئ الاستقلال الوطني، والتسوية السلمية للمنازعات، واحترام الالتزامات القانونية، وما أفضى إليه هذا من سياسات رشيدة حكمت التحركات الخارجية المصرية منذ ثورة يونية ٢٠١٣. ويشهد هذا الدور صعودًا ملحوظًا في الآونة الراهنة، ويرتبط بتقدم عملية إعادة البناء الداخلي بعد سنوات الاضطراب الهائل عقب يناير ٢٠١١، ويعكس هذا الصعود إحدى بديهيات تحليل السياسة الخارجية، وهي ارتباط الداخل بالخارج، فكلما قوي الأول كان التحرك الخارجي أشد فاعلية. وقد تعددت مؤشرات هذا الصعود، وليس بالصحیح أنه بدأ بدور مصر الذي شهد به الجميع في المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية الأخيرة، فقد وضعت مصر بثورة يونية ٢٠١٣ حدًا في المنطقة - ولم يكن بمقدور غيرها أن يفعل ذلك - لصعود ما سُمي بالإسلام السياسي، واتبعت سياسة حازمة؛ لحماية كيانات الدول الوطنية العربية بدت آثارها واضحة في الحالتين الليبية والسورية، ومارست دورًا حاسمًا في صد الموجة الإرهابية التي اجتاحت الوطن العربي. وبالتالي فإن الدور المتفرد

على تعظيم ما تحقق من إنجاز، وتستمر في اتباع السياسات والاستراتيجيات التي أوصلتها إلى هذه النتائج. وتعمل أيضًا على فحص الجوانب التي لم يحدث فيها التقدم بالدرجة نفسها؛ لإعادة النظر في السياسات المتبعة، أو في الموارد المخصصة، أو العناصر البشرية التي تقوم على العمل؛ وذلك بهدف توفير دفعة إضافية تسرع من حركتها وتقدمها.

ثانيًا: تحديات إعادة بناء الدولة المصرية في إقليم مضطرب (أ.د. أحمد يوسف أحمد)

جرت في السنوات القليلة الماضية، إنجازات ضخمة لا يستطيع أحد أن ينكرها، والحقيقة أنه من بديهيات أو مسلمات التحليل السياسي تناول العلاقة بين الداخل والخارج، بمعنى الترابط العضوي بين ما يجري في الداخل، وما يجري في البيئة الخارجية؛ فيستخدم الأستاذ الدكتور بهجت قرني مفهوم Intermestic، وهو يمزج فيه بين لفظي International و Domestic؛ فالصلة بين الداخل والخارج لا يمكن إنكارها.

تجري عملية إعادة بناء الدولة المصرية بمعدلات هائلة في السنوات الماضية، ولكن المعضلة أنها تجري في ظل بيئة إقليمية شديدة الاضطراب. كانت تهديدات الأمن القومي المصري من قبل تكاد تنحصر في تهديد واحد وهو التهديد الإسرائيلي، ومن هم وراء إسرائيل: الولايات المتحدة الأمريكية، والغرب الاستعماري... إلخ.

فعندما نلقي نظرة على البيئة المحيطة بمصر في الوقت الراهن سنجد أن التهديدات تأتي من كل اتجاه. إذا أخذناها عكس عقارب الساعة، وبدأنا من الشمال الشرقي، ما زال الصراع العربي الإسرائيلي محتدمًا، بالرغم من التسوية المصرية الإسرائيلية، فالبؤرة الفلسطينية الإسرائيلية ما زالت مشتعلة، بل أعادت المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية الأخيرة هذا الصراع إلى جذوره

لمصر في المواجهة الفلسطينية-الإسرائيلية الأخيرة ليس سوى الامتداد الطبيعي لهذا الدور المصري النشط، ويضاف إلى هذا التحركات المصرية الواعية، وأخيرًا في دول الطوق الإثيوبي، والدور المصري الحاسم في مؤتمر برلين ٢ الذي قوّض مناورة الالتفاف على النص الخاص بخروج القوات الأجنبية من ليبيا، فضلًا عن القمة المصرية-العراقية-الأردنية بكل زخمها وآفاقها.

إن الصعود اللافت للدور الخارجي المصري بدأ يثير هواجس البعض في الداخل بخصوص تكلفته وأعبائه، خاصةً بعد الرقم الذي تعهدت به مصر لدعم إعادة الإعمار في غزة، والمساعدات المصرية للكثير من الدول العربية والإفريقية، وغيرها في سياق جائحة «كورونا»، وبعض الكوارث الطبيعية، وطرح البعض تساؤلات - بحسن نية أو بسوءها - هل نحن في وضع يسمح لنا بهذا السلوك؟ والمعروف أن ثمة عقدة من تكلفة الدور المصري في اليمن في ستينيات القرن الماضي، وهناك ملاحظات ثلاث واجبة للتعليق على هذه التساؤلات المشروعة أو المغرضة:

- الملاحظة الأولى: إنه لا دور بلا تكلفة، بل لا سياسة خارجية أصلًا دون تكلفة. وبالتالي فإن السؤال الصحيح لا يكون عن تكلفة الدور، وإنما عن المصالح الحيوية التي تُوظف هذه التكلفة للدفاع عنها. ومن البديهي - على سبيل المثال - أن تكلفة بناء قوات مسلحة قادرة على الدفاع عن المصالح الحيوية لدولة كمصر باهظة، لكن السؤال هل نترك ثرواتنا الطبيعية الهائلة في شرق المتوسط، وحدودنا التي يتهددها الإرهاب من كل اتجاه، وأمن ممراتنا المائية الحيوية دون حماية؟ ويعني هذا بمفهوم المخالفة أن التكلفة في غير حماية المصالح الوطنية هدر، ويضاف إلى ذلك أنه ليس صحيحًا أن كل الأدوار مكلفة على النحو الذي يؤثر بالسلب في إمكانات الدولة، فقد مارست مصر دورًا في قيادة حركات التحرر العربية والإفريقية في خمسينيات القرن الماضي وستينياته مجددًا أدنى من التكلفة، تمثل في

تزويدها بالأسلحة التي استغنى عنها الجيش المصري، ناهيك بخدمات التدريب والمشورة، ودعمها إعلاميًا دعمًا مؤثرًا من خلال صوت العرب والإذاعات الموجهة لإفريقيا، ودبلوماسيًا في المحافل الدولية، وبصفة عامة فإن القوة الناعمة تمارس أدوارًا مهمة في الوفاء بمتطلبات الدور الخارجي.

- الملاحظة الثانية: أن القيام بدور لا يعني عدم الرشد، بمعنى أن تزج دولة ما بنفسها في أي شيء وكل شيء بغض النظر عن الحسابات الرشيدة. ولنتأمل - على سبيل المثال - رد الفعل المصري لتهديدات الدولة الوطنية في كلٍّ من ليبيا واليمن. ففي الحالة الليبية لم تتردد القيادة المصرية في توجيه ضربتين عسكريتين لقواعد الإرهاب في ليبيا، عندما وصل الأمر إلى التهديد المباشر للأمن المصري، وفي وضع خط أحمر يفرض تجاوزه إلى تدخل عسكري مصري مباشر. بينما اقتصرَت المشاركة في عاصفة الحزم على دعم جوي رمزي، وتأمين باب المنذب بقطع بحرية مصرية، ومعنى هذا أن تكلفة الدور وأعبائه ليست عالية بالضرورة.

- الملاحظة الثالثة: وهي بالغة الأهمية، وهي أنه كما أن للدور تكلفة وأعباء فإن له عائدًا أيضًا، وقد يكون هذا العائد استراتيجيًا ومعنويًا لا يُقدر بثمن، أو ماديًا مباشرًا، وعلى سبيل المثال كان التدخل المصري في اليمن في ستينيات القرن الماضي الأعلى تكلفة، ومع ذلك فإنه أسفر عن التنسيق الاستراتيجي المصري-اليمني قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ وفي أثنائها؛ لإغلاق باب المنذب الذي لا يقدر عائدته بثمن، وكذلك قد أُعفيت مصر من ديون قُدرت بـ٤٣ مليار دولار بعد مشاركتها في حرب تحرير الكويت في عام ١٩٩١. وليس معنى هذا مجال أن تقيس الدول أدوارها بعائدها المادي، ولكن المقصود أنه كما أن للأدوار الخارجية تكلفتها فإن لها عائدها أيضًا، ويبقى المعيار الأول والأخير، هو الدفاع عن مصالح الدولة الحيوية.

عادت مصر بعد ثورة يونية ٢٠١٣ إلى ما يمكن تسميته بـ«النموذج السوي لسياستها الخارجية» فتبنت سياسة رشيدة في محيطها العربي تقوم على مجموعة مقومات:

- المقوم الأول: الدفاع عن الأمن القومي، وهذه مسألة بديهية في أي دولة، وهذه المسألة تتوقف على القدرات، وهذه القدرات متوفرة لدى مصر. فلدينا الدفاع عن الأمن القومي، وخطر الإرهاب القادم من حدودنا الغربية، والخطر على موارد مصر الطبيعية في شرق المتوسط، وخطر الإرهاب الموجود في الجنوب، وفي الجنوب الشرقي، والخطر الكبير القادم من مشروع السد الإثيوبي؛ فالمبدأ في السياسة الخارجية المصرية، هو حماية الأمن القومي المصري.

- المقوم الثاني: أن مصر اتبعت سياسة بالغة الرشد في محيطها العربي، وهي تقوم على مبدأ الدفاع عن كيان الدولة الوطنية العربية. كلنا يعلم التهديدات التي تعرضت لها الدول العربية، تهديدات الانقسام، فحاليًا أصبحنا نحلم بالحفاظ على كيانات الدول الوطنية: فهناك العراق، والتهديد بالانشطار إلى دول كردية، وسنية، وشيعية، وغيرها ربما حتى تركمانية. سورية وتكرار الحديث عن دولة كردية، وعلوية، وسنية. اليمن الآن في حالة انقسام حقيقية، السودان انقسم فعلاً إلى شمال وجنوب. الصومال انقسم منذ تسعينيات القرن الماضي؛ إذًا الدولة الوطنية العربية تواجه تهديدًا حقيقيًا، ولنتصور حال الأمن المصري في ظل بيئة عربية مكونة من ٣٤ دولة مثلًا متصارعة مع بعضها البعض، بدلًا من ٢٤ دولة.

اتبعت مصر سياسة صارمة للدفاع عن الدولة الوطنية العربية، ويظهر هذا جليًا في حالات تكون مصر مؤثرة فيها مثل الحالة الليبية، وليست هناك أية مبالغة في القول إن السياسة المصرية سواء في محاولة استعادة مؤسسات

يُفهم من تناول بعضنا للدور المصري، وكأن هذا الدور مسألة ظرفية نملك رفاهية القيام به أو عدمها؛ وبالتالي طرح هؤلاء من حين إلى آخر تلك النظرية العجيبة المسماة الكُمون الاستراتيجي بمعنى أن نغلق حدودنا علينا لنبني أنفسنا من الداخل، وللأمانة انقسم أنصار هذا الاتجاه فريقين؛ الأول: يريد الكُمون؛ لتكتمل أركان البناء الجديد، فتنتقل مصر نحو محيطها الخارجي. والثاني: يطلب الكُمون من المهدي إلى اللحد، وكلاهما لا يرى أن العزلة صارت خيارًا مستحيلًا، وأن مصر بحكم وزنها ليست هي تلك الدولة التي يتركها محيطها الخارجي تنغلق على نفسها؛ لأنها الثقل الذي يتنافس حوله المتنافسون.

وهكذا تكون المعادلة أن مصر إن لم تخرج لمواجهة الأخطار واستغلال الفرص في بيئتها الخارجية؛ فسوف يدخل إليها الفاعلون في هذه البيئة في محاولة لاستقطابها أو السيطرة عليها، بل يمكن القول إن الخضوع لهذه السيطرة قد أسهم في تكوين مبادئ عامة لسياستها الخارجية؛ مثل إعلاء قيمة الاستقلال والبعد عن التحالفات التي تشكلها قوى الهيمنة العالمية.

إن فكرة الكُمون الاستراتيجي ربما كان لها سياقها التاريخي في وقت من الأوقات، وهذا الخلاف الشهير بين لينين؛ زعيم الثورة البلشفية، وتروتسكي. حيث كان لينين من أنصار الكُمون الاستراتيجي: أن يغلق على نفسه الأبواب وعلى روسيا السوفيتية. وكان تروتسكي يرى أن نجاح الثورة مستحيل كجزيرة وسط عالم رأسمالي، وكان يتحدث عن الثورة العالمية، نحن لا نتحدث عن ثورة عالمية، نحن نتحدث عن الدفاع عن أمننا وعن مصالحنا؛ وبالتالي هذه الفكرة لم تعد صالحة لنا على الإطلاق في الوقت الراهن، وإنما من الواجب على مصر أن تكون لها سياسة فاعلة؛ لكي تحافظ على أمنها، وتحمي مصالحها، نحن لا نتحدث عن قيادة ولا عن بطولات، وإنما نتحدث عن حماية مصالحنا.

مصر مشروع قيادة الشرق الأوسط، وقد أسقط نظام ثورة يوليو بقيادة جمال عبد الناصر مشروع حلف بغداد ومشروع «أيزنهاور». كما توقف الرئيس محمد حسني مبارك في وقت من الأوقات عن المشاركة في المؤتمرات الشرق أوسطية بعد «أوسلو»، عندما اتضحت أبعادها. وكان بعضنا ينتقد السياسة المصرية تجاه الرئيس الأمريكي السابق ترامب على أساس أننا نسير في ركابه، وهذا غير صحيح، فمشروع ترامب عن تحالف الشرق الأوسط الذي كان مخططًا له أن يضم الدول العربية السنوية بالإضافة إلى إسرائيل، أسقطته مصر أيضًا بهدوء شديد، دون حملات دعائية، أو تحركات هجومية، وقد يكون السر في ذلك، أن تقوم بسياستك بنبرة هادئة ودون عداء أحد.

إذًا، تلك هي مقومات سياسة رشيدة تصلح للتعامل مع هذه البيئة الإقليمية المضطربة، فعندما كثرت مصر عن أنيابها، وأكدت أن هناك خطأ أحمر، لاحظنا كيف تغيرت اللهجة السياسية التركية، وبدأت تركيا تحط بد مصر. ولم تتردد مصر لكن أصبح واضحًا أيضًا أن المفاوضات ليست بسيطة، وأن تركيا كانت تتصور أنه بمجرد توقف قنوات الإخوان المسلمين في إسطنبول؛ ستري أن هذا هو أقصى المراد من تركيا. ولكن القيادة المصرية تتحدث عن أجندة تركية شاملة في الإقليم لا بد أن تتغير؛ فمصر لا يهمها أن تتوقف قنوات الإخوان؛ لأن الأمر ليس له تأثير، لكن يهمها أن ينتهي الاحتلال التركي لسورية، وأن ينتهي التدخل التركي في العراق، وأن ينتهي التهديد التركي لثرواتنا في شرق المتوسط، وبالتالي دائمًا التوازن ما بين الاستعداد للتصالح والمصالحة، واتخاذ الموقف السليم.

تطبق مصر في سياستها ما أصبح يُسمى حديثًا بمنظومة القوة الذكية، إذ لديها قوة صلبة تتمثل في جيشها الذي يحتل الآن وفق آخر تصنيف المرتبة الثالثة عشرة عالميًا، وطبعًا إقليميًا له مرتبة متقدمة جدًا، ويستطيع وقت اللزوم أن يحمي مقدراتها، وفي الوقت نفسه لديها قوة ناعمة تتمثل مثلًا في دبلوماسيتها العريضة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الدور المصري الذي وضع حدًا للمواجهة

الدولة الليبية، وحماية الجيش الوطني الليبي ودعمه؛ ووضع خط أحمر أمام التدخل التركي الذي دعم الميليشيات والمرتزقة... إلخ، وهذه السياسة أثمرت عن نتائج شديدة الوضوح.

لا تتفق مصر مثلًا مع نظام بشار الأسد، لكنها كانت واضحة تمامًا في أنها لن تسمح بانهيار الدولة السورية على النحو الذي حدث بعد إسقاط صدام حسين في العراق، رغم أن هذه السياسة كلفتها أحيانًا بعض أصدقائها، ومع ذلك تمسكت بها. كما تحاول مصر في دولة كلبان أن تحفظ الانسجام بين فصائلها المتناحرة، وبالرغم من أن فلسطين دولة افتراضية؛ فمصر لها دور مهم في محاولة استعادة المصالحة الوطنية الفلسطينية، كما أنها مارست دورًا رمزيًا في عاصفة الحزم.

- المقوم الثالث: حل النزاعات بالطرق السلمية، وظهر هذا في التعامل المصري مع الصراع الدائر على الأراضي السورية، والصراع الدائر على الأراضي الليبية، في تحقيق المصالحة الوطنية في الصراع أو الخلاف حول الصحراء الغربية، وما إلى ذلك.

- المقوم الرابع: محاولة استعادة ما يمكن من التكامل العربي، وظهر ذلك في تجربة التنسيق الثلاثي مع الأردن والعراق. تجربة قد تبدو للبعض متواضعة إلى الآن، لكننا إذا أخذناها بجديّة؛ فالعراق دولة ليست بسيطة، ولو استطعنا استعادة العراق عربيًا؛ فسوف يكون لذلك تأثير شديد الإيجابية، الأمر نفسه ينطبق على سورية، وهنا يمكن أن نقول إنه ربما تكون الدبلوماسية المصرية، أو السياسة المصرية عمومًا مطالبة ببذل جهد أكبر؛ لاستعادة سورية إلى الصف العربي.

- المقوم الخامس: النأي بالنفس عن سياسة الأحلاف الأجنبية، وهي سياسة راسخة في مصر منذ ثورة يوليو ١٩٥٢، وقد أسقطت الحكومة الوفدية في

يمر العالم أو المجتمع الدولي اليوم بتحويلات غير مسبوقة، وفي هذا الصدد سنتحدث عن ست سمات رئيسية ضرورية لفهم ما يحدث في البيئة الخارجية التي تتحرك فيها مصر:

- تراجع الهيمنة الأمريكية: إن انهيار النموذج الأمريكي أخطر على العالم خلافاً لانهيار أو تراجع الهيمنة الأمريكية، فعندما عجزت الولايات المتحدة عن حشد المجتمع الدولي خلفها في غزو العراق كان هذا مؤشراً لبدء هذا التراجع.

ويمكن في هذا الصدد أن نحدد مظاهر هذا التراجع فيما يأتي:

أ- التآكل النسبي في تماسك حلف الأطلنطي بفعل زوال التهديد السوفيتي.

ب- الصعود التدريجي لقوة الصين.

ج- البروز التدريجي لحدة الاستقطاب الأمريكي الداخلي، المسألة تتجاوز الحديث عن الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي، إنما هناك انشطار حقيقي داخل المجتمع الأمريكي، بين التيار اليميني المحافظ والتيار الليبرالي. وهذا الانشطار والانقسام الخطير يهدد تماسك السياسة الخارجية الأمريكية، ودليل ذلك أنها عاجزة إلى الآن عن تحديد هوية العدو الاستراتيجي، فقد حاول ترامب أن يركز على الصين، ورفضت المؤسسات الأمريكية ذلك، ثم جاء بايدن فتحدث عن إعطاء أولوية أكبر للمواجهة مع روسيا، وأن هناك نية أن تواجه الولايات المتحدة الجبهتين الروسية والصينية معاً بوضوح، وهذا يمثل خللاً في ذاته؛ إذ كيف تحدد دولة العدو الاستراتيجي بهذه الطريقة، ولا تملك أدوات المواجهة بهذا الشكل.

الفلستينية الإسرائيلية الأخيرة، فهي الوحيدة التي تمكنت من هذا، وجعلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يشيد بأدائها؛ فهذا جزء من قوة مصر الناعمة.

يُعد قطاع الإنشاءات في مصر، والثروة البشرية المصرية جزءاً من قوة مصر الناعمة، ويمكننا في هذا الصدد توجيه انتقاد إلى عنصر من عناصر القوة الناعمة المصرية وهو الإعلام؛ فالإعلام المصري عربياً وإقليمياً ليس على المستوى المطلوب، وبه قصور واضح، وعندما نتذكر تأثير صوت العرب عربياً، وتأثير الإذاعات الموجهة إلى إفريقيا في حركات التحرر الوطني، سندرك أننا أمام مهمة حقيقية؛ لكي نفعل إعلامنا الإقليمي عربياً وإفريقياً.

وباختصار؛ هناك حالة جدل واضحة بين الداخل والخارج، فتأتي عملية البناء الداخلي في سياق بيئة شديدة الاضطراب، لكن مصر تواجهها بسياسة شديدة الرشد، وبقدر نجاحها في هذه السياسة سيرتد هذا بالإيجاب على عملية البناء الداخلي، وكلما تكسرت وترسخت عملية البناء الداخلي، سيكون دور مصر؛ عربياً، وإقليمياً، وفي شرق المتوسط أقوى وأقوى، فلن ينصلح حال هذه المنطقة إلا عندما تُستكمل عملية البناء الداخلي للقوة المصرية.

ثالثاً: تحديات بناء الدولة المصرية في عالم مضطرب
(السفير الدكتور محمد بدر الدين زايد)

تحدثنا أن التجارب السابقة في عهد محمد علي، والحدوي إسماعيل، وجمال عبد الناصر ضربت بسبب الخارج؛ فالتشخيص الدقيق لما يحدث دولياً مسألة ضرورية للانطلاق، وهذا التشخيص الدقيق يبدأ بسؤال مهم: هل نحن في عالم مضطرب أصلاً، وهل هذا الاضطراب جديد؟

التسعينيات من القرن الماضي. والملاحظ أن الكثير من الزخم المُحاط من التنظيم الإقليمي يتراجع في النظام الدولي الراهن، هذا فضلًا عن أن الجامعة العربية في أسوأ مراحلها تاريخيًا.

- ظاهرة اتساع حركة القوة الإقليمية: وهي مسألة بالغة الأهمية؛ لأنها تسهم في تحديد استراتيجيتنا الدولية، وعندما نرى التغلغل الإيراني والتركي الآن في المنطقة، وعجز الدول والقوى الكبرى العالمية عن التفاعل أو التدخل في النزاعات إلا من خلال هؤلاء الوكلاء، فهذه ظاهرة أيضًا يجب رصدها والتعامل معها.

- ظهور سمات ومفاهيم جديدة في العمل الدولي من بينها:

أ- حدود العمل العسكري: لم تستطع القوة العسكرية أن تحسم أيًا من النزاعات مؤخرًا، ولجأت الأطراف التي تتدخل إلى اصطناع ظاهرة الميليشيات المسلحة. فما تفعله تركيا الآن فحقت إيران فيه من قبل، وهذه مسألة يجب أن نأخذها في عين الاعتبار عند تحركنا الدولي والإقليمي، لماذا أصبحت القوة العسكرية لا تُحسم بشكل كبير بالنسبة إلى القوة العظمى؟ عوامل كثيرة تحدد ذلك؛ منها: تضخم الكتل السكانية حول العالم، وظاهرة العولمة، وسرعة الاتصالات، والتواصل الاجتماعي، وطغيان قوة وسائل الإعلام جعلت تكلفة الحرب أكثر من ذي قبل، وتدور حول الحرب الآن تساؤلات عبثية؛ مثل «ماذا حققت الولايات المتحدة في العراق، وقبلها في أفغانستان؟».

ب- بروز تحديات عالمية جديدة، وازدياد حالة عدم اليقين: ومن أبرز هذه التحديات الأوبئة الخطيرة «كوفيد-19» مؤخرًا، والتغير المناخي الذي يعد الأخطر على الإطلاق، والآثار غير المنظورة بعد تقدم الذكاء الاصطناعي؛ مما أضفى مناخًا من عدم اليقين، وعدم الوضوح في العمل الدولي.

- الصعود الصيني: وصف الأكاديمي والدبلوماسي البارز هنري كيسنجر؛ وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الصين مؤخرًا بأنها أكبر مشكلة للولايات المتحدة والعالم بأسره؛ بسبب ضخامة قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، وبشكل يفوق بشدة حالة الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان قوة عسكرية فقط، ولكن لم يصل إلى القوة الاقتصادية والتكنولوجية التي وصلت إليها الصين. وأضاف أن التقدم التكنولوجي النووي والذكاء الاصطناعي يزيدان مضاعفة خطر نهاية العالم، وخلص من تشخيص هذه المعضلة إلى دعوة حكومة بلاده إلى البقاء حازمة في المبادئ، وأن تطالب بكين باحترامها، مع الإبقاء على حوار مستمر، وإيجاد مجالات للتعاون معها. إذن لا يريد كيسنجر أن تندفع بلاده في حرب باردة جديدة مشابهة لنظيرتها السابقة بين العملاقين الأمريكي والسوفيتي، ويريد ضبط الصراع بما لا يتجاوز الخطوط الحمراء التي يصعب السيطرة عليها. يمكن إضافة إلى ما قاله حول صعوبات هذه المواجهة، وهي التداخل والاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الصين والغرب، خاصة بين الصين والولايات المتحدة، وأية نتائج اقتصادية سيتعرض لها الطرفان، وكذا على العالم لو زادت إجراءات العداوة والحذر بينهما، وفي الحقيقة أنه لم يحدث في التاريخ حالة مشابهة لصدام قوتين عظيمين بينهما هذه المصالح الاقتصادية المتداخلة.

- الحضور الروسي: وهو حضور محدود نسبيًا؛ وفي منطقتين؛ فجزء منه في منطقة القرم وآسيا الإسلامية، والجزء الآخر في المشرق العربي تحديدًا في سورية.

- ظاهرة تذبذب التكتلات الإقليمية: لم يستطع الاتحاد الأوروبي تحقيق ما له من توقعات؛ وذلك لأسباب كثيرة منها الخلافات الداخلية، وخروج بريطانيا، وصعوبة دمج عدد كبير من الدول، وضم شرق أوروبا، بالنهاية لم يتحول الاتحاد الأوروبي إلى القطب الدولي الذي كنا نتحدث عنه في

ج- سيولة التحالفات: تصطدم تركيا بالولايات المتحدة؛ بسبب القضية الكردية، وبسبب مشتريات الأسلحة من روسيا، وفي الوقت نفسه تواصل الولايات المتحدة الاعتماد عليها كأداة في سورية لعمل فيتو على الانتصار الروسي في الساحة السورية، وتستخدمها أيضًا في ليبيا لمرحلة معينة عندما وجدت أن الوجود الروسي امتد إلى ليبيا مصاحبًا لحفتر. يدل ذلك على أننا نعيش في عالم شديد التعقيد، تتسم تحالفاته بالسيولة، وسرعة التحول.

ماذا ينبغي لمصر أن تفعل في ظل هذه الساحة الدولية؟

١- من المؤكد أن هذه الساحة تفرض صعوبات، وعلى سبيل المثال إذا حدث استقطاب دولي وضغوط علينا وعلى القوة المتوسطة للاختيار في هذا الاستقطاب، فليس أمام مصر سوى مواصلة التمسك بجيادها في هذه الأزمة، وخصوصًا أن هذا الاستقطاب الدولي سيكون أكثر تعقيدًا مما عرفناه في مرحلة الاستقطاب، ليس لأنه الأخطر، فلن تكون خطورته عسكرية، إنما ستكون خطورته اقتصادية بسبب مجموعة اعتبارات؛ منها: قوة الصين الاقتصادية، وتغلغلها الاقتصادي في النظام الدولي كله، والمشروع الضخم «الحزام والطريق» الذي انضمت إليه ٧٠ دولة من بينها دولة عربية كبرى وهي إيطاليا، هذه المسألة يجب أخذها في عين الاعتبار. وينبغي لمصر في هذه المرحلة أن تتمسك بتقاليد السياسة الخارجية الخاصة بها من الحياد، وعدم التورط في هذا الاستقطاب، وأن تستفيد مثلما استفادت القوى الإقليمية كتركيا - على سبيل المثال - من مساحة الحركة المتاحة لها، فضلًا عن الأخذ بمعايير القوة الشاملة المادية والتعليمية، ومظاهر القوة المادية كلها، والقوة الناعمة، والذكاء الاصطناعي.

٢- تنوع المصالح الخارجية وبنائها على أسس استراتيجية؛ فيجب أن تمتد مصالحنا شرقًا وغربًا وجنوبًا وشمالًا، وأن تُبنى استراتيجيًا، بمعنى أن تشارك مؤسسات الدولة كلها والمصالح الخاصة أيضًا في تعميقها، هذه المصالح الخارجية لا ينبغي أن تحدث في شكل الجزر المعزولة، وهذه إحدى الصعوبات التي ندرکها في العمل الدبلوماسي المصري؛ فيجب أن يكون هناك سياق شامل لإدارة هذه المصالح المشتركة.

٣- من المؤكد أن نقيض الكمون ليس الاندفاع، وإنما أيضًا لا بد من التحرك المحسوب والمرونة السياسية العالية، التي نرى تطبيقها الآن فيما تفعله مصر من زيادة ملحوظة في تحركها مع تزايد تعقد الأوضاع الدولية، وهو تحرك مطلوب مواصلته لتأكيد أن الدور مفهوم ومرن، ومتحرك، وعملي، مثل تدفق الماء عندما يجد مسارًا آخر، حتى يملأ بعض الفراغات، ويصبح أكثر قوة ليعود، ويملاً كل القنوات التي قد تركها.

٤- يجب على مصر أن تتحمل تكلفة الدور في السياق الدولي والإقليمي، إن أطراف الجوار العربي الثلاثة إسرائيل وإيران وتركيا، هي أطراف معتدية تاريخيًا، ولها أحلام توسعية لم تتخل عنها، وأن تغلغل نفوذ هذه الأطراف ما كان ليحدث الآن إلا بسبب ضعف الجسد العربي وتناحر مكوناته، ومحاوله كثير من هذه الأطراف العربية استبعاد الدور المصري بأساليب مختلفة. ولكن نؤكد في الوقت نفسه أنه مع الشكوك العميقة في نيات هذه الأطراف، فإنه يجب فتح قنوات الاتصال معها جميعًا، والاستفادة من مناخ السيولة والتحويلات الدولية الجارية، ولا بأس في هذا الصدد من أن نتعلم من بعض دروس التجربة التركية، وكيفية إدارة هذه المصالح الخارجية، وكيفية التلاعب والاستفادة من اللعب على المحاور المختلفة، وعلاقتها بروسيا والولايات المتحدة خير دليل على ذلك، هذه مسألة يجب أن تحدث بقدر كبير من وضوح الرؤية والحذر في الوقت نفسه.

الجلسة الثالثة: المواطن المصري: أولويات اليوم وتوقعات الغد

جاءت الجلسة الثالثة تحت عنوان: «المواطن المصري: أولويات اليوم وتوقعات الغد»، لتركز على البعد الأهم لعملية التنمية الشاملة، وهو الإنسان المصري. فالجمهورية الجديدة تستند في جوهرها إلى مفهوم بناء الإنسان، وأهمية دعم مجالات التنمية الإنسانية. وهو ما شرعت تحققه مؤخراً بالعمل وفق نهج الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة من خلال استراتيجيتها الخاصة للتنمية المستدامة: «رؤية مصر ٢٠٣٠»، التي تركز على الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري، وتحسين مستوى معيشته في مختلف نواحي الحياة. وتناغمًا مع إدراك الدولة لاحتية التغيير والتطوير، ركزت على أهمية إعادة اكتشاف قدرات الإنسان المصري، المحرك الأساسي للتنمية، والاعتماد على فكره وإمكانياته في خطة العبور للمستقبل.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الجلسة التي ركزت على المجتمع وبناء المواطن، بتناولها خصائص المواطن المأمولة في الجمهورية الجديدة، التي سيكون بناؤها بالتشارك بين الدولة والمواطن. وكان الهدف الأساسي للجلسة محاولة الإجابة عن تساؤل مهم: هل نجحت الجمهورية الجديدة في التوصل إلى قدر من التوازن لدى المواطن المصري، يجمع بين الطموح الجاد نحو الانطلاق في بناء الدولة العصرية الحديثة من ناحية، والاستجابة للحاجات الأساسية للمواطن المصري من ناحية أخرى؟

وشارك في نقاش هذه الجلسة الأستاذ الدكتور أحمد زايد؛ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، بمدخلة عنوانها «متطلبات المواطنة في الجمهورية الجديدة»؛ والأستاذ الدكتور سعيد المصري؛ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، بمدخلة عنوانها «أولويات بناء الإنسان»؛ والأستاذة الدكتورة هانيا الشلقامي؛ أستاذة علم الأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية في القاهرة بمدخلة عنوانها «عقد اجتماعي لجمهورية جديدة: علاقة التاريخ بالمستقبل».

يجب على مصر أن تواصل التحرك الخارجي بقدر كبير من الشجاعة والجرأة المحسوبة، فكما تحدثنا عن الدور الخارجي، يجب أن نتحدث عن الدور المحسوب، ولا نندفع لأية ممارسات غير مدروسة، ولكن لا بد أن نتحلى بقدر من تحمل المخاطر في هذا النظام الدولي، أو هذا العالم المختلف الذي نعيش تحولاته الصعبة والدقيقة في هذه المرحلة.

أولاً: متطلبات المواطنة في الجمهورية الجديدة (أ.د. أحمد زايد)

وفي مداخلته، ركز الأستاذ الدكتور أحمد زايد على «متطلبات المواطنة في الجمهورية الجديدة»، وقسمها أربعة متطلبات رئيسية؛ الأول: إعادة تعريف مفهوم المواطنة، فهي طاقة وجودية تتجلى في تدفقات ليست سلوكية فقط، ولكن تدفقات عقلية ونفسية وبدنية وشعورية، يظهر فيها قدر من الاندماج الاجتماعي، والتماهي مع مشكلات الوطن، وعدم الانسحاب، والتدفق في العطاء والإنجاز على المستوى الشخصي، وتتجلى فيها القيم العمومية بعيداً عن القيم الشخصية والروابط الأولية الضيقة. وأكد أنه في ظل الجمهورية الجديدة، نحن بحاجة إلى تطوير أفكار جديدة لمفهوم المواطنة، ليصبح أكثر اتساعاً وشمولاً.

وفي ضوء هذا المفهوم للمواطنة، أكد الدكتور أحمد زايد على المتطلب الثاني، وهو صعوبة تحقيق أهداف الجمهورية الجديدة إلا بالاتصال بين الغايات الكبرى للبناء الجديد وبناء الإنسان الذي يقوم بتحقيق هذه الغايات الكبرى. فمن منظور الفكرين السياسي والاجتماعي، هناك اعتبارات مهمة جداً عند تناول بناء الأمم Nation-building. فلا تُبنى الأمة إلا بفكر وأهداف واستراتيجيات واضحة، وهو ما نراه جلياً في نموذج الجمهورية الجديدة. ولا يمكن أيضاً بناء الأمة إلا ببناء الإنسان. ولذا، فإن عملية البناء الجديد تتطلب مواطنين مؤمنين بالتنمية وبحاجة الوطن إليهم ومخلصين للفكرة، بعيداً عن السلبية وحالة عدم الثقة بالدولة. وهي مشكلات ينبغي علاجها والقضاء عليها، وينبغي أيضاً تطوير الأساليب المنتهجة لبناء مواطنين قادرين على القيام بالاستحقاقات المطلوبة منهم في هذا العهد الجديد.

والأمر هنا لا يقتصر على التفرقة التقليدية بين نمطي المواطن النشط Active citizen والمواطن الخامل Passive citizen، بل يشمل السعي إلى إضافة خصائص جديدة للمواطن النشط، تتمثل في كونه أيضاً مواطناً واثقاً وفاعلاً،

استهل رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور أحمد زايد؛ أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة، كلمته بالتعقيب على ما ورد بالجلسات السابقة في ثلاث نقاط. وأشار أولاً إلى تأكيد الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي على أن الجمهورية الجديدة لها بعدان؛ أولهما مؤسسي، وثانيهما فلسفي. ورأى الأستاذ الدكتور أحمد زايد أن هذا الملتقى يأتي تحت المكون الفلسفي في ظل الحاجة الماسة إلى التفكير في كثير من المشكلات التي تواجه الجمهورية الجديدة - أو كما وصفها بالجمهورية الوليدة - وأنها بحاجة لأن يؤسس بناؤها الجديد على أسس فكرية فلسفية، بعيداً عن الانفعالات والمغالطات التي قد تصادفها في الأفكار التي تُطرح على وسائل التواصل الاجتماعي، على سبيل المثال.

وانتقل إلى نقطته الثانية حول تجارب النهضة في مصر الحديثة، التي تناولتها الجلسة الأولى، وكيف كان لكل واحدة منها سقوط ونهاية. وعقّب بأن الدرس المستفاد دائماً من التاريخ هو أن القوى الخارجية والتحديات الداخلية تؤثران في مسارات النهضة. ورغم وجود علاقة قوية بين الداخل والخارج، وأن السقوط دائماً ما يفسر بتلك التحديات الخارجية والداخلية، لكن يظل الداخل هو البوتقة التي تتكون فيها التناقضات، ويمارس دوراً مهماً في فهم تلك التطورات التي تؤدي إلى عدم اكتمال مساعي النهضة. وإذ نحن بصدد إقامة الجمهورية الجديدة، ينبغي لنا أن نتأمل التاريخ جيداً؛ لنستفيد من التجارب السابقة.

واستكمل الأستاذ الدكتور أحمد زايد تعقيبه بالنقطة الثالثة، مؤكداً على ما ذكره الأستاذ الدكتور علي الدين هلال، حول تراكم الكثير من التناقضات داخل المجتمع المصري؛ إثر تعاقب الحكام والسياسات عبر قرنين من الزمان، لنجد أنفسنا في النهاية أمام بنية بها قدر كبير من التناقض، والتداخل بين القديم والجديد، والميل والرجوع إلى الماضي متمثلاً في تيارات معاكسة للنهضة الحداثية والتقدم نحو الحياة المدنية.

مؤمناً بالأهداف التي يعمل من أجلها، وأيضاً ماهراً وعارفاً؛ لأن المعرفة والمهارة عنصران مهمان في تكوين التجربة الجديدة.

وعليه، انتقل الدكتور أحمد زايد إلى المتطلب الثالث للمواطنة في ظل الجمهورية الجديدة، وهو بناء مجتمع معرفي؛ حيث أصبح التنافس الآن بين الدول في إنتاج المعارف والإنجازات العلمية واستخدام التقنيات. ولا نتحدث هنا عن مجتمع معلومات، بل عن مجتمع معرفي ينتج المعرفة ويستخدمها من أجل تقدمه. ولا يمكن إقامة جمهورية جديدة دون إقامة مجتمع المعرفة، ودون مواطن عارف وماهر. وهو ما يدفعنا إلى التفكير في كيفية توفير البيئات التمكينية لمجتمع المعرفة، بدءاً من منظومتي التعليم والبحث العلمي. وشدد على ضرورة وضعهما على رأس أولويات الدولة؛ حيث ما زالت هناك نسبة كبيرة من المجتمع المصري تعاني من الأمية.

كما أشار أيضاً إلى أن القوة الناعمة تنتعش وتتدفق تلقائياً في ظل وجود اقتصاد قوي ومجتمع معرفي قوي. ولا بد من إعادة ترتيب الأولويات بشكل عام في ظل الجمهورية الجديدة؛ لاستكمال الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الشاملة، وحتى تصبح مصر قادرة على التنافس عالمياً على المستويات الاقتصادية والمعرفية والمهارية، وعلى المستويات كافة.

أما بالنسبة إلى المتطلب الرابع والأخير للمواطنة، كما استعرضه الدكتور أحمد زايد، فهو يتعلق بطبيعة المجتمع المصري نفسه. فرغم التحديات والمشكلات الكبيرة التي يواجهها المجتمع، لكنه يحظى بقدرات كبيرة. ونجد أن الريف المصري - على سبيل المثال - يزخر بأشكال متنوعة من الإبداع والمبادرات الذاتية في ريادة الأعمال في المجالات المختلفة؛ مثل الصناعات الصغيرة، والغزل والنسيج، والتكنولوجيا، وتربية الدواجن، وتربية الأسماك، والزراعة، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة التنقيب عن القدرات الكامنة للإنسان المصري في ظل الجمهورية الجديدة،

والاستعانة في ذلك بالدراسات الجيدة والبحث العلمي، بل ويمكن تطبيق ذلك من خلال المشروع القومي «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري.

واختتم مداخلته بالإشارة إلى بعض المشكلات التي يواجهها المجتمع المصري، ووصفها بأنها (كوابح لمفهوم المواطنة). فمنها مشكلة التطرف، والفهم السطحي والخطأ للدين؛ حيث إن التطرف في مصر، ليس الإرهاب، بل هو التطرف الراقد في قلب وجسد المجتمع وسلوكياته، ولا يمكن القضاء عليه إلا بالتعليم. كما أشار إلى مشكلة أخرى يواجهها المجتمع، وهي الارتقاء في أحضان العلاقات والشبكات الأولية الأدنى من مفهوم المواطنة. على سبيل المثال، الميل الشديد إلى العائلية وعلاقات القرابة في قرى الريف المصري. كما يأتي فقدان الثقة العمومية Generalized trust بين المواطنين والدولة وبين المواطنين بعضهم البعض، من بين مشكلات المجتمع المصري، التي تتسبب في عدم اكتمال رأس المال الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تواجهها المؤسسات (التكوينية) المعنية بتأسيس المواطن؛ مثل المؤسسات التعليمية، والأكاديمية، والإعلامية؛ بما يستوجب ضرورة مراجعة المفاهيم التي تقود تلك المؤسسات.

ثانياً: أولويات بناء الإنسان (أ.د. سعيد المصري)

ركز الأستاذ الدكتور سعيد المصري على مفهوم بناء الإنسان، وأشار في مداخلته التي جاءت تحت عنوان «أولويات بناء الإنسان»، أنه رغم التحديات الخارجية التي تواجهها مصر، يكمن التحدي الكبير أمام تحقيق عملية التنمية الشاملة في الداخل. ونظراً إلى أهمية التركيز على البنية الداخلية، فإن اللبنة الأساسية لتطويرها والارتقاء بها هي بناء الإنسان. وبعيداً عن المعنى الشمولي الدارج لبناء الإنسان، ينبغي التركيز على المفهوم من منظور استشرافي لعلاقة جديدة الملامح بين المجتمع والدولة في ظل الجمهورية الجديدة، بما معناه، إتاحة الفرص والسبل كافة؛ لتعزيز النسيج الاجتماعي والثقافي المشترك داخل المجتمع،

وهو ما يتطلب وجود مبادئ ومعايير أخلاقية، وتوجهات قيمية مرغوبة، وإدراك المواطنين المصريين بمختلف فئاتهم لها، وإيمانهم بجدوى هذه المبادئ؛ لبلوغ حياة جيدة، والعمل بمقتضاها في حياتهم.

وأكد أن عملية بناء الإنسان تتسم بمجموعة ملامح؛ فهي عملية أكثر عمقًا وتعقيدًا من مجرد التأثير في الرأي العام، وتقوم على ضبط العلاقة بين الحقوق والواجبات في تفاعل الناس فيما بينهم وفي علاقتهم بالدولة، ولها أبعاد متعددة نفسية واجتماعية ودينية وثقافية وسياسية. كما أنها تقتضي تدخلات كثيرة اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية مختلفة ومنسجمة معًا، وهي عملية تراكمية تتم عبر الزمن، ومن ثم يمكن القول إن بناء الإنسان وسيلة وغاية معًا؛ لتحقيق التنمية.

أما عن دور الدولة في بناء الإنسان، وضح الدكتور سعيد أن دور الدولة أن تعمل بكل وظائفها على بناء مواطن صالح قادر على الحياة الجيدة في ظل نسيج اجتماعي متماسك؛ لتحقيق التقدم والرفاه الإنساني. وأنه ثمة علاقة بين الدولة القوية والمجتمع القوي؛ حيث تمارس الدولة القوية دورًا محوريًا في تقوية وتعزيز النسيج الاجتماعي المشترك بين سكانها. فعلى امتداد تاريخ مصر، كانت الدولة القائدة لقاطرة التنمية. وهنا لا ترتكز قوة الدولة فقط على مؤسسات قوية، بل أيضًا على وجود مجتمع قوي متضامن ومتفاعل معها. وفي المقابل، فإن فشل الدولة لا يعني ضعف مؤسساتها، بل يعني وجود مجتمع هش يسهل اختراقه والنيل من وحدته.

وفي مقابل المجتمعات الهشة، يتضح بناء المجتمع القوي في عدد من المؤشرات؛ أبرزها:

١- احترام السكان للقانون، بدلًا من العرف أو استخدام القوة.

٢- اللجوء إلى المؤسسات الرسمية، بدلًا من صور العدالة الموازية كالتقاضي العرفي عند فض المنازعات.

٣- الحفاظ على المال العام والمرافق العامة، وعدم الحصول على موارد وخدمات ومنافع عامة دون وجه حق؛ مثل مشكلة الراكب الحر Free-rider problem.

٤- قوة الانتماء الوطني بما يفوق الانتماءات للجماعات الأولية؛ مثل الانتماءات العائلية، والعشائرية، والعرقية.

٥- الاندماج الاجتماعي، وعدم الشعور بالهامشية والانعزال عن الوطن من جانب المجتمعات الحدودية.

٦- احترام المواطن للآخرين والإيمان بحقوقهم على قدم المساواة، والحد من العنصرية الثقافية والتطرف.

٧- ارتفاع مستوى الثقة المجتمعية التي تشكل قوة رأس المال الاجتماعي.

وفي ضوء ذلك، انتقل الدكتور سعيد إلى استعراض الوضع الراهن للعلاقة بين المجتمع والدولة، التي أوجزها في وجود ما يأتي:

أ- ازدواجية في النظر إلى الدولة: متمثلة في الميل العام إلى احترام مفهوم الدولة، وأهميتها في الحياة، وتحقيق الاستقرار؛ وسيادة النظرة الأحادية الأبوية للدولة كراعية للمواطنين دون مسئولية مجتمعية عليهم؛ والميل العام إلى عدم احترام القانون إلا إذا كان الالتزام بالقانون يحقق منفعة مباشرة؛ والميل العام إلى عدم الاعتماد على كيانات رسمية إلا إذا كانت المؤسسات الرسمية تحقق منفعة أو مزايا مباشرة؛ وأيضًا عدم وجود إجماع مشترك حول الملكية العامة والمرافق العامة، وأنها ملك للدولة باعتبارها طرفًا مستقلًا عن فكرة الصالح العام.

ثم يأتي النموذج الثالث: وهو نموذج الإجماع حول القيم الإيجابية المحورية Core values، ويتمثل في مبادئ ومثل عليا أساسية تنظم حياة الناس فيما بينهم وعلاقتهم بالدولة، وتمثل أساس وحدة المجتمع واستقراره وتقدمه. وتسود هذه القيم في المجتمع بطريقتين؛ الأولى: طريقة فوقية ملزمة بالقوة، وتصاغ وفقًا لإرادة نظام الحكم السائد، ولا رقابة على تنفيذها سوى قوة القوانين والإرادة السياسية؛ والثانية: تشاركية تتم من خلال مؤسسات التعليم والثقافة والنقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب، ويتوافق عليها المجتمع بالإجماع الطوعي، وهناك مؤسسات كثيرة رقيبة على تنفيذها، ويتمثل دور الدولة في كونها المنظم والرقيب والضابط؛ لتحقيق الإجماع الوطني بشأنها.

واستطرد الدكتور سعيد حديثه بأن هذه البدائل نحو التغيير مرهونة بثلاثة أمور؛ الأول: إعادة النظر في إشكالية العلاقة بين الدولة العربية والمجتمع؛ حيث إن هناك أطروحة مسيطرة على الفكر مؤداها، أن الدولة هي القاطرة التي تقود المجتمع إلى التقدم. ترتب على ذلك أن ظلت الدولة هي اللاعب الرئيسي في علاقات القوة داخل المجتمع، وأن تبقى القوة متمركزة حول مفهوم الحكم. وبعد أكثر من ستة عقود من برامج التنمية والتحديث، ونمو الطبقة الوسطى، وفي ظل العولمة، أصبحت الدولة أضعف من ذي قبل، وبدأت معالم المجتمع يتقدم على الدولة في نظرتة لنفسه وللعالم. وبالتالي نحن الآن أمام خيارين إما أن تبقى الدولة على رأس قوة مطلقة مهيمنة على كل شيء، وإما أن تكون القوة موزعة، بحيث تستمد الدولة فاعليتها كمنظم لعملية التقدم والتنمية، وفقًا لشراكة مجتمعية بين أطراف متعددة.

التحدي الثاني: ويكمن في إشكالية العلاقة بين الدين والدولة؛ حيث تختلف العلاقة بين الدولة والدين في مصر تمامًا عنها في الغرب، وتتعامل الدولة مع المؤسسات الدينية ليس بوصفها نقيضًا لسلطتها، بل امتدادًا لها. وفي المقابل تسعى المؤسسات الدينية - سواء كانت رسمية أو غير رسمية - إلى توسيع نفوذها في تشكيل وعي الناس على أساس أن الدين منهج حياة، ودين ودولة، ومن ثم ظلت

ب- ضعف الثقة المجتمعية: حيث إن نحو ٨١٪ من المجتمع يشعرون بالحذر في التعامل مع الآخرين. ويرى نحو ٧٦٪ أن أهم مخاوفهم في الحياة عدم القدرة على تعليم أبنائهم، بينما يخشى نحو ٧٤٪ من أي هجوم إرهابي محتمل، بينما يشعر نحو ٨٦٪ بالرضا عن منظومة الأمن المجتمعي.

ج- شيوع الثقافة الشعبية القائمة على التمييز بين الناس: حيث تشير كثير من الإحصاءات إلى الميل العام إلى أفضلية الذكور على النساء في العمل والتعليم وتولي المناصب، وأيضًا وجود تصورات ثقافية تقلل من شأن الآخرين بحسب انتماءاتهم العائلية والطبقية والمكانية والدينية، واختلاف ملامحهم الجسمانية.

اتساع فجوة التطلعات إلى السياسة العامة؛ حيث لا تتوافق أغلب التطلعات الشخصية مع التطلعات الوطنية، ونحو ٧٠٪ يرون ضرورة ملكية الدولة لقطاع الأعمال.

وفي مقابل الوضع الراهن، قدم الأستاذ الدكتور سعيد المصري ثلاثة نماذج ممكنة للتدخل؛ الأول: نموذج بناء سمات أساسية للشخصية Character building، وهو نموذج تعليمي متكامل يقوم من خلال مؤسسات تعليمية مؤهلة لبناء بشر قادرين على الحياة الجيدة، وذلك من خلال اكتساب مجموعة من السمات الأخلاقية الجيدة التي يمكن أن تتجلى في السلوك الاجتماعي الجيد. ويعتمد على إقامة مجموعة من الأنشطة والبرامج القائمة على خلق بيئة تعليمية قادرة على تنمية المهارات والعادات السلوكية من خلال المدرسين والمقررات الدراسية. النموذج الثاني: بناء رأس المال الاجتماعي Social capital، وهو نموذج قائم على توفير كل السبل الممكنة؛ لتعزيز الثقة المجتمعية بين الناس من خلال مهارات التواصل، والتشبيك، والتسامح، وضبط العلاقة بين الحقوق والواجبات. وكثير من مكونات رأس المال الاجتماعي يفترض أنها تنمو داخل المجتمع المدني.

مصر على امتداد تاريخها تجارب نهضوية قوية، وذات قيمة كبيرة للمواطن، لكنها انطوت على قدر من الهشاشة؛ مما مكن القوى الخارجية والتحديات الداخلية من التأثير فيها، وأدى إلى عدم اكتمالها في النهاية.

واستهلت استعراضها للنقطة الأولى بطرح تساؤل حول سبب استحضار مفهوم الجمهورية الجديدة وما استلزم رسم خط فاصل بين الماضي والحاضر. ويأتي هذا التساؤل من منطلق ضرورة فهم الواقع الذي جئنا منه؛ حتى نفهم ما سذهب إليه مستقبلًا. فلا بد من وجود سردية ذات معنى ودلالة مفهومة خاصة للشباب والأجيال القادمة. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا المضي قدمًا في المشروع القومي «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري، وما يمثله من أهمية، باعتباره المشروع التنموي الأهم في تاريخ مصر الحديث، دون البحث في أسباب مشكلات الإدارة المحلية التي أدت إلى تردي الحال بالريف المصري إلى هذه الدرجة. وبمعنى آخر، فإن الأدبيات الحالية حول الجمهورية الجديدة هي مجرد أدبيات وصفية، لا تستند إلى التحليل، ومن ثم لا توجد سردية واضحة عن الجمهورية الجديدة.

ثم انتقلت الدكتورة هانيا بعد ذلك إلى النقطة الثانية؛ حيث التساؤل عن دور المواطن في ظل الجمهورية الجديدة التي تتبنى مفهومًا شاملًا لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية، وليس بمفهومها السياسي والحقوقى البحت. ولا شك أن المواطن ليس مستفيدًا فقط، بل مشاركًا أيضًا في عملية التنمية والبناء والتطوير. ومن ثم ينبغي دراسة دوره في ظل تلك المعطيات الجديدة.

ثالثًا: أشارت إلى تبني الجمهورية الجديدة خطابًا حديثًا مهمًا يهتم بتطوير التعليم وإتاحة الفرص، ومن بين أهم تلك الإضافات الحديثة المشروع القومي لرقمنة مصر، وتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين. لكنها أكدت ضرورة الانتباه إلى نقطتين مهمتين في هذا الصدد؛ وهما ضرورة الاستفادة مختلف فئات المواطنين من تلك الخدمات الجديدة، وضرورة حماية البيانات ومستخدميها من سوء استخدام بياناتهم واستغلالها، وهو ما انتبعت إليه الدولة المصرية بإصدار قانون جديد

الدولة بحاجة إلى الدين ومؤسساته، بقدر حاجة أي كيانات دينية إلى السلطة. هذا الوضع شكل معضلة كبيرة لدى الدولة والمؤسسات الدينية على السواء، وفي ظل تحول الدين إلى مشروع سياسي. والسؤال المطروح: كيف تعيد الدولة تنظيم الشأن الديني دون أن تظل شرعيتها مرهونة بمرجعية دينية؟

التحدي الثالث: فهو إعادة النظر في التراث الثقافي. فإذا تأملنا حركة الاهتمام بالتراث الشعبي نلاحظ ثلاثة عناصر ينبغي التخلي عنها؛ وهي:

١- التوحد بالتراث: أي وجود حالة من التمرکز حول التراث أو التوحد به على اعتبار أنه يمثل كيانًا متجانسًا في مجمله، يعبر عن قلب الأمة النابض بالحياة، وجوهر هويتها، ومن ثم يجب الحفاظ عليه برمته، والاحتفاء به.

٢- إدانة التراث: من جانب النخبة المثقفة باعتباره دليلًا على التخلف الحضاري، ومن جانب النخبة الدينية باعتبار التراث مستودعًا لكل البدع والضلال والهرطقة المخالفة لتعاليم الدين.

٣- الموقف المحايد من التراث: بدراسته بشكل موضوعي، وغض الطرف عن أية أحكام قيمية، لا بالتمجيد أو الإدانة. ومن ثم، نحن بحاجة إلى منحى جديد يتمثل في تطوير التراث بحسب أولويات التنمية والتقدم.

ثالثًا: عقد اجتماعي لجمهورية جديدة: علاقة التاريخ بالمستقبل (أ.د. هانيا الشلقامي)

حرصت الأستاذة الدكتورة هانيا الشلقامي؛ أستاذة علم الأنثروبولوجيا بالجامعة الأمريكية في القاهرة في كلمتها على تسليط الضوء على خمس نقاط ينبغي بحثها؛ لتحسين مشروع الجمهورية الجديدة من الهشاشة. فقد شهدت

لحماية البيانات. ويقودنا ذلك إلى الإشارة إلى أهمية التفكير بحاجة الجمهورية الجديدة إلى بيئة قانونية وإدارية داعمة لإحداث التطوير والتنمية.

أما النقطة الرابعة التي ينبغي الانتباه لها بهدف تحسين مشروع الجمهورية الجديدة من الهشاشة، كما استعرضتها الدكتورة هانيا، فهي آلية تعامل الجمهورية الجديدة مع الهوية المصرية، وما الصيغ المطروحة، من تكوينات، وتمثيل سياسي، وإدارات محلية، لتعامل الهويات المتعددة للشخصية المصرية مع بعضها البعض؟ وأيضًا ما مفهوم العدالة المطروح بين تلك الهويات المختلفة في ظل هذا النموذج الجديد؟ فالتعامل داخل المجتمع، ليس قاصرًا على التعامل الرأسي مع الدولة، بل أيضًا مع بعضنا البعض.

واختتمت الدكتورة هانيا كلمتها بإلقاء الضوء على النقطة الخامسة، وهي تسويق الجمهورية الجديدة. فرغم أهمية الاستعانة بالإعلام الحماسي والتعبوي، فإنه لا يدوم طويلًا. ولا يمكن للإعلام أن يقوم بمهمة التسويق وحده، فلا بد من تفعيل مبادئ الفهم الاجتماعي الحقيقي، والمشاركة الفعلية، والإنتاج المعرفي. وعلى سبيل المثال، إذا نظرنا إلى المبادرات الرئاسية في مجال الصحة باختلاف أنواعها، وما حققته من نتائج هائلة على أرض الواقع، نجد أن الإعلام لا يقوم بدور المتابعة في تغطية تقديم تلك الخدمات، رغم أن الهدف من تلك المبادرات هو أن تطور إلى خدمات أساسية يستفيد بها كل مواطن مصري. وبالتالي، لا تصل المعلومة إلى جموع المواطنين الذين لم تحالفهم فرصة الاستفادة من المبادرة. وهو موضوع وثيق الصلة بمستوى بناء ثقة المواطن بالدولة بما يخدم في النهاية عملية تحسين مشروع الجمهورية الجديدة من الهشاشة.